الجمهوريّة اللّبنانيّة
وزارة التّربية والتّعليم العالي
المركز التّربوي للبحوث والإنماء

التطوير التّربوي في لبنان
مطلع القرن الحادي والعشرين

٤ أيلول ٢٠٠٤

الجمهوريّة اللّبنانيّة
وزارة التّربية والتّعليم العالي
المركز التّربوي للبحوث والإنماء

التطوير التّربوي في لبنان
مطلع القرن الحادي والعشرين

٤ أيلول ٢٠٠٤

فهـــــرس

الصفحـــة

مقدمـــــــــــــة ---------- ٣

١- النظام التربوي في لبنان مطلع القرن الحادي والعشرين

١- ١ - الإصلاحات الإساسية والتجديدات:

١-١-١- الإطار القانوني ---------- ٥

١-١-٢- تنظيم، بنية وإدارة النظام التربوي ---------- ٥

١-١-٣- سياسات المناهج التعليمية والمضامين ---------- ٧

١-١-٤- الأهداف والسمات المميزة للإصلاحات الحالية ---------- ٨

١-١-٥- المشاكل الأساسيّة والتحدّيات ---------- ٩

١-١-٦- مشاريع التطوير على مستوى: ---------- ١٠

أولاً – التعليم العام ---------- ١٠

ثانياً – التعليم المهني والتقني ---------- ٢٨

ثالثاً – التعليم العالي ---------- ٣٤

١-٢ – الإنجازات الأساسية الكمية والنوعية (والدروس المستقاة) ---------- ٣٨

١-٢-١- التأخر الدراسي ---------- ٥

١-٢-٢- مضامين التربية ---------- ٥

١-٢-٣- المناهج التعليمية ---------- ٧

١-٢-٤- الأبنية المدرسية ---------- ٨

١-٢-٥- المشاكل والتحديات ---------- ٩

١-٢-٦- المدرسة مركز لتكوين الذات ---------- ٩

١-٢-٧- فتح المدرسة على الحياة ---------- ٩

٢- التربية النوعيّة للجميع: الاتجاهات والأولويّات والتحدّيات ---------- ٥٢

٢-١- التربية النوعية والدور الأساسي للمعلمين ---------- ٥٢

٢-٢- التربية والمساواة بين الجنسين ---------- ٥٤

٣- التربية والكفايات للحياة والتنمية المستدامة ---------- ٥٧

٣-١- مساهمة التعليم في التطوير الصناعي ---------- ٥٢

٣-٢- هيكلية الولافة بين التعليم وسوق العمل ---------- ٥٢

٤- المصادر والمراجع ---------- ٦٧

مُقَدِّمَة

خـــلال المؤتمر الذي عقد بمبادرة من المكتب الدولي للتربية التابع للأونسكو (BIE) في جنيف عام ٢٠٠١، تقدم الوفد اللبناني في حينه بتقرير وطني تناول التطوير التربوي الذي شـــهده لبنان في العقد الأخير من القرن الماضي إثر الأحداث الأليمة التي مرت عليه والتي كـــان لها انعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات بشكلٍ عام وعلى القطاع التربوي بشكلٍ خـــاص ممـــا اســـتوجب تكثيف العمل في المؤسسات التربوية المعنية على قاعدة المشاركة الإيجابـــية بين القطاعين العام والخاص من خلال خطة النهوض التربوي التي صدرت عام ١٩٩٤ والتي شكلت مكوناً مهماً من مكونات خطة النهوض بلبنان.

إن خطـــة الـــنهوض الـــتربوي المذكورة أعلاه لحظت في أولويتها تطوير المناهج التعليمـــية وكـــل المشاريع المرتبطة بنوعية التعليم في لبنان وهيكلياته بحيث وضعت الأطر الرئيســـية في هيكلية التعليم العام بالتوازي مع التعليم المهني والتقني في أواخر عام ١٩٩٥ وصدرت المناهج المطورة للتعليم العام التي تضمنت أهدافاً وفلسفة جديدتين.

كمـــا تضـــمنت موادَ جديدة بغية ربط لبنان بحركة التطور التكنولوجي العالمي.هذه المناهج التي أنتجت كتباً جديدة ووسائل تعليمية وطرائق تدريس حديثة هي اليوم موضع تقييم بغية تطويرها استناداً إلى أحكام المرسوم ٩٧/١٠٢٢٧ بعد أن طبقت على مدى ٦ سنوات تمّ خلالها تدريب وتأهيل الهيئات التعليمية والإدارية في مختلف المدارس الرسمية والخاصة.

من المعروف أن النظام التربوي اللبناني هو نظام حرّ يستند في حريته وتنوعه إلى أحكام الدستور اللبناني ولا سيما المادة العاشرة منه التي تنص على:

المادة ١٠- حرية التعليم:

"التعلـــيم حـــر مـــا لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

وقـد نـتج عـن هذا النظام وجود قطاعين للتربية: القطاع الخاص عبر المؤسسات التعليمية الخاصة التي تمتد جذورها لتصل إلى قرون سابقة والقطاع الرسمي عبر المؤسسات التعليمية الرسمية الذي بدأ انتشارها قبل الاستقلال عام ١٩٤٣ بمختلف أنواع التعليم وفروعه ومستوياته إن في التعليم العام أو التعليم المهني والتقني أو في التعليم الجامعي والعالي.

إن تجـربة لبنان في الميدان التربوي هي تجربة غنية نتيجة المردود الإيجابي الذي تنـتجه كثرة من المؤسسات التعليمية الخاصة وعدد من المؤسسات الرسمية دون أن ننفي أن ديموقراطية التعليم لا تزال في طور التحقق وكذلك إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته وبالتالي يـبقى تمكيـن الأهلين من اختيار المدرسة التي تناسب أولادهم هدفاً استراتيجياً في الخطط الـتربوية التـي هـي قيد التنفيذ حالياً من خلال المشروعات والبرامج التي سوف يتضمنها الـتقرير الحالي بخطوطها العريضة أحياناً أو ببعض تفاصيلها أحياناً أخرى وفقاً لطبيعة كل مـن المشـروعات والبرامج المطروحة بما يؤمن الردود الواقعية والموضوعية على جميع الأسـئلة والمسـائل التي تضمنتها الوثيقة (البرنامج) الذي يرسم الإطار المناسب لوضع هذا الـتقرير والـذي سيكون موضوع مناقشة في المؤتمر المنوي عقده فـي جنيف خلال الفترة الواقعـة بين ٨ و ١١ ايلول ٢٠٠٤ بحيث يتناول هذا التقرير التطوير التربوي مطلع القرن الواحد والعشرين على مستويين:

- مسـتوى التوسع الكمي وما يرتبط به من برامج تساهم في زيادة حجم الالتحاق المدرسي وتأمين مستلزماته.
- مسـتوى التوسـع النوعـي وما يرتبط به لا سيما بالنسبة إلى تطوير المناهج التعليمـية باسـتمرار ومـا نتج عنها من كتب مدرسية ووسائل تعليم ومشاريع تدريب وتأهيل لأفراد الهيئة التعليمية.

مع التأكيد على الإستعدادات الكاملة للمشاركة بإيجابية في هذا المؤتمر.

٤/ ايلول /٢٠٠٤

١- النظام التربوي مطلع القرن الحادي والعشرين

١-١- الإصلاحات الأساسية والتجديدات:

١-١-١- الإطار القانوني:

لم تشهد هيكلية وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، اية تعديلات إضافية او جديدة على تلك الذي تضمنها التقرير الوطني السابق، وما زالت هيكلية الوزارة هي التالية:

- المديريّات العامّة:- المديرية العامة للتربية.
  - المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
  - المديرية العامة للتعليم العالي.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء (مؤسسة عامة تخضع للوصاية (الإدارية لوزير التربية والتعليم العالي).
- الجامعة اللبنانيّة (الإدارية لوزير التربية والتعليم العالي).

١-١-٢ – تنظيم، بنية وإدارة النظام التربوي:

حدّدت الهيكليّة الجديدة للتعليم العام في لبنان ،الصادرة بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٥ سنوات التعليم باثنتي عشرة سنة دون احتساب مرحلة الروضة ومدّتها سنتان. واشتملت هذه الهيكليّة على:

- تعديل مدّة مرحلتي التعليم الابتدائيّة والمتوسّطة بحيث ارتفع عدد سنوات التعليم الابتدائي من ٥ إلى ٦ سنوات وخفضت سنوات المرحلة المتوسّطة إلى ٣ سنوات بدلاً من أربع، سميّت هاتان المرحلتان بالتعليم الأساسي مدّتها ٩ سنوات وعدد حلقاتها ثلاث بحيث يشغل التعليم الأساسي المكانة المقدّرة له كحاضن لإلزامية التعليم التي تقتصر حاليا على عمر ١٢ سنة والمقترح رفعها إلى عمر ١٥ سنة، بما يتلاءم مع ما حدّده الإعلان العالمي حول التعليم للجميع بشأن وظيفة هذا المستوى من التعليم بما يتجاوز المفهوم التقليدي المتعارف عليه والمتمثّل باكتساب المتعلّم وسائل التعلّم الأساسيّة إلى مفهوم أكثر شموليّة بحيث يشمل المهارات والمواقف والقيم التي تتطلّبها الحياة الإنسانية بمختلف أبعادها.وقد تم اعتماد نظام الحلقات الثلاثية بهدف:
  - تسهيل العمل التربوي.
  - تحديد وظائف كل حلقة وأهدافها.
  - تسهيل عمليّة إعداد المناهج التعليميّة.

- تشخيص التعلّم وتقييمه.
- توفير القدرة على التكيّف مع متطلّبات الطفل ومقتضيات نموّه.

- اعـتماد مـرحلة للتعلـيم الثانوي مدّتها ثلاث سنوات تشكّل السنة الأولى منها جذعاً مشـتركاً لجميع الوافدين من التعليم الأساسي (بعد نيل الشهادة المتوسّطة الرسميّة). بحيث يتمّ إعدادهم للانتقال إلى السنة الثانية الثانويّة بفرعيها العلمي والأدبي، ومن ثمّ إلى السنة الثالثة الثانويّة بفروعها الأربعة :الآداب والإنسانيّات، العلوم العامة، علوم الحياة والاجتماع والاقتصاد.
- ربـط التّعليم العام بالتّعليم المهني والتّقني وفتح المسار بين التّعليمين بحيث يستطيع التّلمـيذ الانـتقال الآمن من تعليم إلى آخر وفي كلا الاتّجاهين بعد سن الثانية عشرة (نهايـة الصّـفّ الأساسي السّادس) وذلك بهدف الحرص على الحدّ من التّسرّب إلى خارج المدرسة في أعمار مبكرة والإفادة من طاقات المتعلّمين وقدراتهم وانسجامًا مع قانون إلزاميّة التّعليم المعمول به حاليا.
- رفع عدد أسابيع التّدريس السنوية إلى ٣٦ أسبوعًا، كذلك رفع عدد ساعات التّدريس الفعلـيّة الأسبوعيّة في المرحلتين المتوسّطة والثانويّة بمعدّل ٤ ساعات اسبوعيا (لان هذا التدبير لم يطبق عملياً).

تنطوي الهيكليّة بمرتكزاتها وتفرّعاتها على أبعاد اقتصاديّة واجتماعيّة ووطنيّة منها:
- حسـن توجـيه عائدات التّعليم النّاتج عن تنظيم المراحل، بحيث ينعكس إيجابًا على تنظيم هرم العمالة وعلى اعتماد تصنيف موحّد للمهن وممارسيها في جميع المؤسّسات الإنتاجـيّة، مـا يقـوّي الـرّوابط بين التّعليم وسوق العمل ويفسح أمام الرّاغبين في الحصـول علـى فرص العمل مجالاً أوسع وأيسر. فتنخفض نسبة البطالة وتتحسّن ظروف الموارد البشريّة في لبنان فتتحرّك من جديد العجلة الاقتصاديّة.
- بـناء وتكويـن اتّجاهات اجتماعيّة إيجابيّة تجاه العمل عمومًا والعمل المهني والتّقني بخاصة.
- إعـداد مواطنيـن يعون أهمّية وحدتهم الوطنيّة ويقدّسون القيم الرّوحيّة والأخلاقيّة، ويعيشون روح التّسامح والحرّية والديمقراطيّة ونبذ العنف والتّعصّب.

١-١-٣- سياسات المناهج التعليمية والمضامين :

يعتمد لبنان منذ العام ١٩٩٧ المناهج التعليميّة الصادرة بالمرسوم رقم ٩٧/١٠٢٢٧، والتي تميّزت بالعلميّة والترابط بين مختلف مكوّنات التعليم بدءًا بالأهداف العامّة مروراً بالمحتوى وتفاصيله وطرائق التدريس وصولاً إلى التقييم. ومن المعلوم أنّ المناهج التعليميّة في لبنان بقيت على حالها منذ سبعينات القرن الماضي ولم يطلها التعديل والتحديث، فاتّسمت بالجمود وعدم مواكبتها للتطوّر الذي عرفته التربية بمختلف مكوناتها وعناوينها وغاياتها، فجاءت المناهج الجديدة لتحقّق توجّهات وقناعات وطنيّة وعامّة ترمي إلى :

- تعزيز الانتماء والانصهار الوطنيّين والانفتاح الروحي والثقافي لدى اللبنانيّين.
- تــزويد النشئ اللبناني بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة مع التشديد على التنشئة الوطنيّة والقيَم اللبنانيّة الأصيلة كالحريّة والديمقراطيّة والتسامح ونبذ العنف.
- النهوض بمستويات التعليم والتأهيل في المراحل التعليميّة ما قبل الجامعيّة.
- تحقيق التوازن بين التعليم العام الأكاديمي والتعليم المهني والتقني وتوثيق صلتهما بالتعليم العالي.
- مواكبة التقدّم العلمي والتطوّر التكنولوجي وتعزيز التفاعل مع الثقافات العالميّة.

وقد اعتمدت هذه المناهج سياسة تعليمية ترمي الى معالجة:

- الخلــل الذي كان قائماً في المناهج السّابقة على مستوى الأهداف والطرائق وأساليب التّقييم والامتحانات الرّسميّة في ضوء المعايير الحديثة.
- فقــدان التّواصــل بيــن مضــمون المناهج وما يتعلّمه التّلميذ داخل المدرسة والبيئة الخارجيّة.
- الرّسوب والتّأخّر المدرسيّان وما يستتبع ذلك من تسرّب وهدر مالي وبشري.
- ضعف التّواصل بين التّعليم العام والتّعليم المهني والتّقني كما بين مناهج التّعليم العام ما قبل الجامعي ومجالات التّخصّص على مستوى التّعليم الجامعي.
- افتقار المناهج السابقة إلى الفنون الجميلة.
- افتقار المناهج السابقة إلى المواد الإجرائية – العملية (كمبيوتر، تكنولوجيا...)

إزاء هــذه المشــكلات والعوائق كان لا بدّ من أن تأخذ المناهج الجديدة المعدّلة بمفاهيم التّربــية الحديــثة لجهة المضامين والأهداف التّعلّميّة والطرائق والوسائل والأنشطة وأصول

التّقيـــيم المدرسي وأنظمة الامتحانات الرّسميّة بما يؤدّي إلى تحقيق المردود المتوخّى والّذي يخدم الفرد والمجتمع اللّبناني. واعتمدت في سبيل ذلك على مبدئين أساسيّين هما:

- **العلميّة في تنظيم العمل** على مستوى تشكيل اللّجان المشرفة أو اللّجان المكلّفة بصياغة مناهج المواد التّعليميّة.
- **المشاركة** والتّعاون مع أكبر قاعدة ممكنة من الخبراء والمختصّين والمؤسّسات المعنيّة (من القطاعين العام والخاص) بما يتماشى مع توجيهات اليونيسكو الّتي ركّزت على أنّ غياب المشاركة الفاعلة من قبل المجتمع التّربوي كان أحد أسباب الفشل في تحقيق خطط تربويّة طموحة في كثير من بلدان العالم.

١-١-٤- الأهداف والسمات المميزة للاصلاحات الحالية:

- تعزيز سيطرة الجانب العملي الاختباري على الجانب المعرفي.
- التّركيز على نوعيّة المعلومات لا على كمّيّتها.
- تلبية متطلّبات الفرد والمجتمع الحياتيّة وحاجات سوق العمل وتوقّعاتها المستقبليّة.
- مواكبة التّقدّم العلمي والتّطوّر التّكنولوجي المعاصرين.
- تعزيز التّنوّع وخصوصًا على الصّعد الفنّية والتّقنيّة والجماليّة.
- اعتماد الطّرائق النّاشطة في التّعليم وتعزيز العمل الفريقي/التّعاوني وتطوير دور المتعلّم من متلقٍّ للمعلومات إلى مشارك في كشفها والتّعاطي معها تحسّسًا وتحليلاً ونقدًا كون المتعلّم وفق المناهج الجديدة هو محور العمليّة التّعليميّة.
- التّنويع في الوسائل التّربويّة المستخدمة بحيث لا تقتصر على الكتاب المدرسي دون سواه.
- تعزيز الجانب التّطبيقي والنّشاطات العقليّة والإبداعيّة (حلّ المشاكل، التّحليل، التّوليف...)
- الأخذ بالأسس والمعايير العلميّة الحديثة في التّقييم وإبعاد هاجس سيطرة الامتحانات الرّسميّة على فكر التّلميذ.
- إعتماد الإرشاد والتّوجيه المهني في جميع مراحل التّعليم وأنواعه وتعرّف المتعلّم إلى المهن وميادينها وإرشاده إليها.

- المواءمـــة بين تنوّع القدرات عند التّلامذة وتطوّر الحاجات المهنيّة – الحياتيّة (بيئة، مهـــارات، تربية صحّيّة وسكّانيّة...) بحيث يشكّل التّعليم أداة فاعلة في تأمين العمل والرقي الإنساني والفردي والجماعي والاجتماعي.
- ربـــط التّعلـــيم الثانوي بالتّعليم العالي بحيث تشكّل مرحلة التّعليم الثانوي فترة إعداد للمـــتعلّم علـــى الصّـــعد المعرفيّة والمهاريّة والقيميّة لتتلاءم مع ما تفرضه مجالات التّخصّـــص فـــي التّعلـــيم العالي أو ما تقتضيه سوق العمل من قواعد أساسيّة ينبغي الإعـــداد لها قبل التّعليم الجامعي لتهيئة المتعلّم لدخول الجامعة أو الانخراط في سوق العمل.
- تعزيز الوعي التّقني لدى المتعلّمين من خلال تعريفهم بالتّكنولوجيا وإكسابهم طرائق في التّفكير وأساليب في العمل تتّفق مع معالجة المشكلات وإيجاد الحلول الملائمة وفقًا للإمكانيّات المتاحة.
- الرّبط بين المدرسة والبيئة المحيطة بالمتعلّم لتكون المدرسة ابنة بيئتها ومحيطها تعمل فيه وتتفاعل معه على مستوى المجالات والإمكانات والنّشاطات.
- تعزيـــز النّوادي المدرسيّة على اختلافها من فنّية، بيئيّة، صحّيّة، اجتماعيّة بما يعزّز روح الخدمة والتّعاون لدى المتعلّم.

١-١-٥- المشاكل الأساسية والتحديات:

إنّ النظام التربوي الرسمي بإدارته وبموارده التربويّة والبشريّة كان يعتبر من ضحايا فـــترة الأحـــداث التـــي منعت التحديث والتطوير المنهجي من ناحية وأضعفت أهليّة الموارد البشـــريّة وبنـــية المؤسّسة التربويّة بشكل عام من ناحية أخرى، لذلك هدفت خطّة النهوض التربوي، إلى أحداث تغيير نوعي وحل المشاكل التي تولّدت عن الأحداث. ولكن ما تمّ القيام به حتى الآن، رغم أهميّته، يبدو غير كاف لإحداث النقلة النوعيّة المرتجاة في النظام التربوي وتحســـين فعاليّته ومردوديّته، ما استوجب القيام بمشاريع تطويرية تتناسب مع أهداف التعليم وتأخذ في الاعتبار المشاكل التالية:

- توسيع قاعدة الاستقبال في المرحلة ما قبل المدرسيّة (الطفولة المبكرة) لتأمين شروط التحاق كامل ومتكافئ للأطفال من مختلف فئات المواطنين ولحظ ٣ سنوات لمرحلة الروضة لتأمين تكافؤ فرص الالتحاق بين القطاعين الرسمي والخاص.

- تحسين شروط التعليم الأساسي وظروفه ونوعيّته، دون تمييز، كإجراء وقائي للحد من التسـرّب، الـذي يغذّي الأميّة الألفبائيّة بشكل متواصل ويجعل من معالجتها اللاحقة مهمّة بالغة الصعوبة.
- لحظ آليّة تحقق ومتابعة لتطبيق إلزاميّة التعليم.
- لحـظ آلـيّة رعايـة مدرسـيّة تعوّض قصور إمكانات البيئة العائليّة لأبناء الشرائح الاجتماعيّة الأضعف وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي.
- لحظ آليّة دعم مدرسي تواكب الترفيع الميسّر في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.
- الالتفات إلى الشروط الماديّة، من أبنية وتسهيلات تربويّة وتجهيزات، اللازمة لتطبيق المـناهج وخاصـة فـي المـدارس الرسميّة لردم الهوّة واللامساواة بين القطاعات وضمنها.
- الالـتفات إلـى جـودة ومواءمة المناهج (أهداف ومضامين وطرائق تعليم وأنظمة تقويم،...) لمختلف فئات التلامذة.
- تطويـر الجهـاز البشـري، بحيث يشمل واضعي المناهج، ومؤلّفي الكتب ومعدّي الوثائق، والإداريّين والمديرين، والمعلّمين.
- تطوير البنية الإداريّة التربويّة بما يوفّر فعاليّة تطوير المناهج، وحسن تطبيقها، وسبل متابعتها ورصد الثغرات إبّان التطبيق.
- إعـادة توزيع أفراد الهيئة التعليميّة في المدارس الرسميّة على أساس تشجيع وتحفيز الحراك الوظيفي والجغرافي من حيث يتوافر فائض إلى حيث تضغط الحاجة.

١-١-٦- مشاريع التطوير:

أولاً- على مستوى التعليم العام:

فـي ضـوء الدراسات والإحصائيات التي أجريت، بعد مضي ٦ سنوات على تطبيق المـناهج الجديـدة، كـان لا بـد من تقييم الواقع التربوي على قاعدة المشاركة الواسعة بين القطاعيـن العام والخاص لتحديد عناصر التطوير وبلورة آلياته. فتبين ان الواقع التربوي ما زال يسـتدعي رفـده بعدد من المشاريع المساعدة في تطويره على كافة المستويات. وشكلت **الخطّـة الوطنيّة للتعليم للجميع**، إحدى ركائز الورشة القائمة منذ عودة الاستقرار إلى البلاد ومـا أنجـزته وتطمـح الدولة اللبنانيّة إلى إنجازه من تطوير المناهج التعليميّة وبنية النظام التـربوي وإدارته. إن ما يميّز هذه الخطّة هو التعبير عن الالتزام بتأمين تكافؤ فرص التعليم

الجـيّد لكافـة أبناء المجتمع اللبناني وبحقّهم جميعاً بالالتحاق بالتعليم الأساسي دون معيقات خارجيّة سوى القدرة على المتابعة، وتجدّد هذا الالتزام بطريقة علميّة. تتضمّن هذه الخطّة ما يلي:

- **الأهداف:**

تتمحور أهداف الخطّة حول :

- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثّراً وتعرّضاً للخطر وأشدّهم حرماناً.
- العمـل علـى تمكيـن جميع الأطفال، بحلول العام ٢٠١٥، من الحصول على تعليم ابتدائي جيّد مجّاني وإلزامي ومتابعة هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفـال الذيـن يعيشون في ظروف صعبة وأطفال المناطق المحرومة والأقليّات الإتنيّة.
- ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين (خارج المدرسة).
- تحقيق تحسين نسبة ٥٠% في مستويات محو أميّة الكبار بحلول عام ٢٠١٥، لا سيّما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.
- إزالـة أوجـه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥ وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول العام ٢٠١٥.
- تحسـين كافـة الجوانب النوعيّة للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقّق جميع الدارسـين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، لا سيّما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسيّة.

- **تمهين الجسم التعليمي وتطوير الإدارة التربويّة والإدارة المدرسيّة :**

إنّ معـدّلات الإلـتحاق العالـية بالتعليم الأساسي في مرحلتيه ، والتي تقارب المائة بالمائـة، يجـب أن لا تحجب مسألة جودة التعليم الأساسي الإلزامي الذي يُفترض أن يضمن دخول الخرّيج في منطقة الأمان لناحية الكفايات القرائيّة والكتابيّة والحسابيّة وعدم السقوط في الأميّة الألفبائيّة في حال عدم متابعة التعليم العام.

لذلك فإنّ التحدّي الأساسي أمام النظام التربوي اللبناني هو تحدّي جودة التعليم وحداثة المناهج التعليميّة الواجب تأمينها على قدم المساواة لكافّة الملتحقين بالتعليم، بغضّ النظر عن الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة للأهل ودون أي تمييز بين مختلف المناطق اللبنانيّة.

لذلك، فإنّ "**خطّة وطنيّة للتعليم للجميع**" تلتزم بتحقيق الأهداف الموصى بها في منتدى دكـــار (٢٠٠٠)، ويجب أن تكون أيضاً خطّة التنمية البشريّة وأن توفّر ظروفاً أكثر ملاءمة لتعليم وتنمية قدرات الأطفال المنتمين إلى الشرائح الأقل حظّاً في المجتمع اللبناني، وأن تحقّق تكـــافؤاً عـــادلاً بيـــن الملتحقين بالتعليم على مستوى النوعيّة بالدرجة الأولى للحدّ من الفرز الاجتماعي الذي أصبحت المدرسة التي يلتحق بها الطفل عنواناً ومؤشّراً له.

إنّ أهـــم المعـــيقات الظاهـــرة أمام جودة التعليم عامة، وفي مدارس القطاع الرسمي خاصة، هي تلك المرتبطة بضعف المستوى الأكاديمي لأفراد الهيئة التعليميّة وانخفاض نسبة ومستوى التمهين لناحية الإعداد الأساسي وكذلك لناحية برامج الإعداد المتواصل وكذلك عدم الاستقرار الوظيفي لنسبة عالية من أفراد الهيئة التعليميّة (٣٤% متعاقدون بالساعة).

لذلـــك فإنّ المشاريع الحاليّة، كمشروع الإنماء التربوي، وخطّة تطوير المناهج التي يقـــوم بها المركز التربوي للبحوث والإنماء وتوجّهات "**الخطّة الوطنيّة للتعليم للجميع**"، تولي هـــذا الجانـــب الاهتمام اللازم على اعتباره الشرط الأساس لتحسين جودة التعليم خاصة أن المـــوارد البشريّة متوفّرة في التعليم العام وسيكون المطلوب ترشيد استخدامها وحسن التعامل معها وتحفيزها ضمن شروط عمل وأداء وظيفي أكثر ملاءمة.

- **التوجّهات المحوريّة للخطّة :**

تقـــوم الخطّـــة على عدد من التوجّهات والخيارات المكمّلة لأهداف المشاريع وخطط التطوير القائمة حاليّاً وتحدّد إطاراً لصياغة المكوّنات التنفيذيّة للخطّة، وهذه التوجّهات تتمحور حول :

- تحقيق إلزاميّة التعليم: (تطوير دور المجتمع المحلّي)

إنّ تحقيق إلزاميّة التعليم من خلال تأمين التحاق كافة الأطفال المعنيّين (حالياً الشريحة العمـــريّة مـــن ٦ إلى ١٢ سنة ويتمّ العمل على توسيعها لتشمل الشريحة من ٦ إلى ١٥سنة) بالمدرسة وضمان متابعتهم وتخرّجهم، يقتضي تحديد جهة مسؤولة عن المتابعة وعلى اتّصال مباشر مع أهالي الأطفال.

- **المعالجة الوقائيّة للتسرّب المدرسي: (تطوير الرعاية والدعم المدرسيّين)**

إنّ مؤشّـرات الإعـادة والانتقال والتسرّب في الحلقات الأولى من التعليم الأساسي تـتردّى بصـورة واضـحة فـي المدرسة الرسميّة حيث يبرز، بالإضافة إلى قصور البيئة المدرسيّة، قصور في إمكانات البيئة العائليّة حيث لا تتوافر للطفل العناصر المساعدة للدراسة والقيام بالفروض والواجبات المدرسيّة.

إنّ الحـدّ مـن ظاهرة الإعادة وما يتبعها من فشل وتسرّب يقتضي إجراءات وقائيّة تؤمّن بيئة مدرسيّة تعوّض قصور إمكانات البيئة العائليّة عن طريق رعاية تربويّة بعد الدوام، كمـا تؤمّـن للحالات الأكثر تطلّباً دعماً مدرسيّاً ضمن إطار صيغة متعدّدة المستويات داخل المدرسة وخارجها في مراكز نموذجيّة متخصّصة للإستلحاق المدرسي.

- **توفير الخدمات التّربويّة في مرحلة الطفولة المبكرة:**

إنّ توفـير الخدمات التّربويّة في مرحلة الطفولة المبكرة ابتداءً من سن ٣ سنوات في المـناطق الأضعف اقتصاديًّا واجتماعيًّا، إضافةً إلى كونه عامل تنمية أساسي لهذه المناطق، يفـترض أن يؤمّـن التحاق مائة بالمائة من الأطفال بالتّعليم الأساسي لاحقًا خلال فترة تنفيذ الخطّة.

- **تطوير إمكانات الإستقبال في الحلقة الثّالثة من التّعليم الأساسي:**

إنّ تطويـر إمكانات الإستقبال في الحلقة الثّالثة من التّعليم الأساسي يهدف إلى تأمين ظروف ملائمـة لتحقيق إلزاميّة التّعليم حتّى نهاية مرحلة التّعليم الأساسي بحلقاتها الثلاث (حتّى سن الخامسة عشرة).

- **تأمين مستلزمات تعليم المعلوماتيّة والتّكنولوجيا في التّعليم الأساسي:**

إنّ العمـل على تأمين مستلزمات تعليم المعلوماتيّة والتكنولوجيا في مدارس القطاع العـام فـي الحلقة الثالثة من التّعليم الأساسي وفي التّعليم الثّانوي، يتيح تنفيذ المناهج الجديدة ويعطـي بالتّالي دفعًا حاسمًا لتعميم هذا التّحديث في المناهج التّعليميّة كما أنّ ذلك يبدو حيويًّا لتجنّب الأميّة في هذا المجال وخاصّةً للأطفال من الشرائح غير المقتدرة حيث تبقى المدرسة البيـئة الوحيدة الّتي تستطيع تأمين تعرّفهم وتدريبهم على الكمبيوتر واستعمالاته (على سبيل المثال).

- **معالجة الأمّيّة الألفبائيّة:**

دعـــم برامج معالجة الأمّيّة الألفبائيّة للشباب مع الهيئات والوزارات المعنيّة وتوظيف الإمكانـــات والفـــرص والمـــوارد المـــتاحة لـــبرامج محو أمّيّة متكاملة: الأميّات الألفبائيّة والمعلوماتيّة والمهنيّة.

- **ذوو الحاجات الخاصّة:**

الاســـتمرار بتوفـــير إمكانات التحاق ذوي الحاجات الخاصّة من المعوّقين بالمدرسة وتوفير البرامج والوسائل التّعليميّة الملائمة وتأمين الدّعم التّربوي للهيئات والوزارات المعنيّة.

- **موارد الخطّة:**

إنّ الـــتّوجّهات العامّة للخطّة "**الوطنيّة للتّعليم للجميع**" تشكّل قاعدة لعمل متمّم لورشة الـــنّهوض التّربوي القائمة والبرامج المرتبطة بها وتعتمد على مجمل الإنجازات النّوعيّة لهذه البرامج دون أن تشكّل بديلاً عنها.

كما أنّ الأنشطة الّتي تقوم عليها الخطّة والموارد الّتي تتطلّبها يمكن تأمينها جزئيًّا عن طريق ترشيد استعمال الموارد الماليّة والبشريّة المتاحة، وهذا بالطبع قد يرهن تطبيق الخطة بإجـــراءات إصـــلاحيّة في الإدارة وبتوفير إرادة حازمة على مستوى القرار السّياسي للقيام بذلك، وبنجاح السّلطات في القيام بذلك. ولكنّه في الوقت نفسه يحرّر تنفيذ الخطّة من حاجتها إلى مصادر تمويل عالية وموارد يصعب توفيرها في الوضع الحالي الصّعب للماليّة العامّة.

علـــى أســـاس خطـــة التعليم للجميع تقوم وزارة التربية من خلال المركز التربوي للبحوث والإنماء بتنفيذ عدد من المشاريع التطبيقية المكملة والمتكاملة مع خطة التعليم للجميع ومن هذه المشاريع:

- **ورش تقييم المناهج:**

خـــلال العامـــين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تمّ تنظيم وإقامة أكثر من خمسين ورشة عمل بهدف تحديد العوائـــق والمشـــكلات الّتي إعترضت عملية تطبيق المناهج التعليمية الصادرة عام ١٩٩٧ بمختـــلف مكوناتهـــا. شـــارك في هذه الورش ممثلون عن وزارة التربية والتفتيش التربوي إضـــافةً الـــى نقابيـــين وأصحاب مدارس ومؤسسات تربوية خاصة وعدد كبير من مديري المدارس الرسمية وأساتذتها. تناولت هذه الورش المواضيع التالية:

- التجديدات والخيارات التربوية.
- مفاهيم التربية الصحية والبيئية والسكانية وإدماجها في المناهج بشكل معمّق.
- إعادة النظر في سن الدخول الى الروضة حيث تصبح سنوات هذه المرحلة ٣ سنوات يدخلها من أتمّ الثالثة من عمره.
- إلزامية التعليم وعلاقتها بالتعليم الاساسي انسجاماً مع التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية ذات الصلة.
- الدعوة الى إلزام المدارس بتدريس المواد الاجرائية (الفنون، المعلوماتية، التكنولوجيا، واللغة الأجنبية الثانية) والعمل على توفير المستلزمات المادية والبشرية.
- إعادة صياغة المناهج وتفاصيلها بما يؤمن التنسيق الأفقي على مستوى المواد والعمودي على مستوى المادة التعليمية الواحدة.
- توفير الملاءمة بين عدد أسابيع التدريس الفعلية في المدارس وحجم المواد التعليمية على مستوى الحصص التعليمية وما هو مخصص منها لكل مادة.

وقد تمّ رفع خلاصة الاقتراحات الناتجة عن الورش على الهيئة التربوية العليا المولجة بالتخطيط والمتابعة لكافة مراحل عملية الإنماء التربوي . وقد عمدت هذه الهيئة الى دراسة الاقتراحات وأعطت توجيهاتها إلى اللجان المختصة للمباشرة بعملية إعادة النظر ومعالجة القصور بمختلف جوانبه والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

- الجوانب المرتبطة ببنية المناهج لناحية التناسق والتكامل بين عناصرها الأساسيّة: المادّة التعليميّة، طرق التعليم، نظام التقييم.
- الجوانب المرتبطة بتمكّن العاملين التربويّين وأهليّتهم للتعامل مع المناهج ومتطلّباتها لناحية المضامين والمفاهيم والممارسات التعليميّة.
- الجوانب المرتبطة بتلبية البيئة المدرسيّة لمتطلّبات المناهج: مواصفات قاعات التدريس، المشاغل، المختبرات، التجهيزات المعلوماتيّة، الخ...لما لذلك من مردود إيجابي يساهم في رفع مستوى أداء النظام التربوي عامة ويحسّن من نوعيّة مخرجاته.

• **مشروع الإنماء التربوي:**

ان جميع المشاريع التطويرية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم العالي، أثر خطة النهوض التربوي التي صدرت عام ١٩٩٤ تمت في إطار الإمكانات المتاحة على مستوى الموازنة العامة والخبرات الوطنية المتوافرة.

ورغبةً من الحكومة اللبنانية في تفعيل عملية تطوير التربية في لبنان وجعلها أكثر ملاءمة مع حاجات المجتمع اللبنانية ومع متطلبات الحداثة، عمدت الحكومة الى توقيع اتفاقيتي قرض مع البنك الدولي للتمويل والإنماء، خصص الأول للتعليم العام والثاني للتعليم المهني والتقني حيث أصبح المشروعان لاحقاً عام ٢٠٠٤ تحت تسمية واحدة هي "**مشروع الإنماء التربوي**" الذي يهدف إلى مواكبة التطوير والتحديث اللذين طالا المناهج التعليمية، والذي استلزم إحداث تغييرات نوعيّة في المؤسّسة التربويّة وفي النظام التربوي على مستوى البنى كما على مستوى الممارسات ، لجهة تحديث أنظمة الإدارة بمختلف أوجهها المتعلّقة بالمعلومات والموارد البشريّة والماليّة، وتعزيز إمكاناتها في رسم السياسة التربويّة ووضع الخطط، وتحسين بنية الاستقبال المدرسي وشروطه، وجودة التعليم لناحية رفع كفايات المعلّمين وتأمين أحدث الوسائل والتقنيّات التعليميّة المساعدة، على خلفية هذا التوجه تمّ إطلاق مشروع الإنماء التربوي والذي يتناول:

- **تطوير القدرات المؤسساتية وقدرات التسيير والإدارة التربوية**، ،والهدف منه:
- **مأسسة نظام إدارة المعلومات التربويّة**، وذلك للوصول إلى تأمين المعلومات الضروريّة بشكل فوري لجميع المعنيّين من مخطّطين وباحثين وإداريّين ومسؤولين عن النظام التربوي وكذلك تطوير أدوات تخطيط تسمح بإدارة ملائمة لآليّة التخطيط المستمر.
- **إعادة هيكلة المديريّات والدوائر في وزارة التربية** بهدف إجراء تطوير تدريجي للإنتاجيّة والفاعليّة من الناحيتين الإداريّة والتربويّة، وذلك بإطلاق آليّة تطوير إداري لتحديد مهام وواجبات كل جهة لرفع كفايات الجهاز الإداري بتأمين تدريب مختص لكل مهمّة، ولزيادة فعاليّة النظام من خلال تدعيم قدرات جميع العاملين وعلى مستويات كافة.
- **ترشيد توزيع الجهاز التعليمي** بهدف رفع إنتاجيّته وخفض كلفته وتطوير نوعيّة التعليم والإدارة وخفض الفروقات المناطقيّة خاصة بما يتعلّق بتوزيع الموارد.

- **تطوير الإدارة المدرسيّة**، بتطوير كفايات مدراء المدارس وتوسيع مسؤوليّاتهم وذلك مـــن خـــلال تنفيذ تجربة على عيّنة من المدارس بدعم قدرات المدراء من الناحيتين الإداريّة والتربويّة والسّعي إلى زيادة مشاركة الأهل والمجتمع المحلّي.
- **ترشيد النظام المالي في قطاع التربية من خلال** دراسة واقع الإنفاق وترشيده لتحقـــيق أهداف العدالة الإجتماعيّة ولتأمين حق الإلتحاق في التعليم الأساسي لجميع المتعلّمين والحصول على نوعيّة تعليم مناسبة.
- **تطوير الأبنية المدرسيّة والبنى** التحتيّة للتعليم الرسمي بهدف :
  - زيادة الطاقة الاستيعابيّة للتعليم الرسمي.
  - الحدّ من الفروقات في البنى التحتيّة المدرسيّة.
  - ملاءمة المدارس الرسميّة لحاجات المناهج الجديدة.

- **مشروع الخريطة المدرسيّة:**

أصبحت الخريطة المدرسيّة إحدى الأدوات الشائعة المساعدة في قراءة الواقع التّربوي والتّخطيط لتطويره. إذ إنّ الشكل الأبسط للخريطة الّذي يبيِّن مواقع مختلف المؤسّسات التّعليميّة على خريطة جغرافيّة يتيح للمسؤولين والباحثين تكوين فكرة عن توزيع فرص الالتحاق بالتّعليم في كافّة المناطق وتوازن هذا التّوزيع، غير أنّ هذا ليس كافيًا إذ إنّ تقرير الحاجة إلى مدرسة في مكان بعينه أو عدمها يتطلّب:

- توفّر معطيات دقيقة عن السّكان وتوزّعهم ضمن الدّائرة حسب الشرائح العمريّة وسن التّمدرس،
- معـــرفة الأوضاع الإقتصاديّة والاجتماعيّة للمقيمين في الدّائرة وتوجّهاتهم فيما يخصّ الأفضـــليّة لديهم في تنسيب أولادهم إلى القطاع التّعليمي الخاص أو الرّسمي والتّعليم العام أو المهني،
- معـــرفة إمكانيّة إستقطاب المدرسة، في الموقع المقترح، لأطفال من محيط مجاور لا تتوفّر فيه فرص التحاق مدرسي.
- حالة البناء المدرسي القائم في حال وجوده.

أ - **منهجيّة العمل:**

تبيّن خريطة انتشار المدارس الرّسميّة على الأراضي اللّبنانيّة بوضوح عشوائيّة توزّع هـذه المـدارس الّتـي لـم تخضع سابقًا لأيّة معايير في تحديد مواقعها. كما أنّ التّفاوت في استعمال الموارد المادّية (أبنية وتجهيزات)، والبشريّة (معلّمون وإدارة)، ينتج عنه تباين في نوعـيّة التّعلـيم من تحصيل تعلّمي ومخرجات أخرى. لذلك فإنّ اعتماد الخريطة المدرسيّة يهـدف إلى بناء خطّة تربويّة مناطقيّة ، تشخّص مستوى تطوّر النّظام التّربوي في المرحلة الأولى ومن ثمّ تقييم مدى تلبية الطلب على التّعليم، في المراحل اللاّحقة. وقد أُنجزت دراسة ترقّب الحاجات إلى مدارس رسميّة باعتماد قاعدة المعلومات التّربويّة للسنة الدّراسيّة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣. وتجـدر الملاحظة إلى أنّ المعطيات السّكّانيّـة والإسقاطـات المستقبليّـة العائـدة لهـا تشكّـل الرّكيـزة الأساسيّـة لوضع التّوجّهات والحاجات المستقبليّة.

ب- **المعايير المعتمدة**

- **متوسّط التّلاميذ في الشعبة:**
- **المـرحلة مـا قـبل الابتدائيّة**، يتراوح المتوسّط ما بين ١٢ بحدّه الأدنى و٢٤ بحدّه الأعلى.
- **المرحلة الابتدائيّة** ، يتراوح المتوسّط ما بين ١٨ بحدّه الأدنى و٣٦ بحدّه الأعلى.
- **المرحلة المتوسّطة** ، يتراوح المتوسّط ما بين ١٨ بحدّه الأدنى و٣٦ بحدّه الأعلى.
- **المرحلة الثانويّة** ، يتراوح المتوسّط ما بين ١٦ بحدّه الأدنى و٣٢ بحدّه الأعلى.
- **م٢/ التّلميذ:**

- المرحلة ما قبل الابتدائيّة : ١,٩ م٢

التعليم الأساسي:
- المرحلة الابتدائيّة : ١,٢٥ م٢
- المرحلة المتوسّطة : ١,٢٥ م٢

التعليم الثانوي:
- المرحلة الثانويّة : ١,٥٠ م٢

ج- **حجم المدرسة:**

- التّعليم الأساسي : ٣٩٦ تلميذا(شعبة واحدة من كلّ صف)
- التّعليم الثانوي : ١٩٢ تلميذ (شعبتين من كلّ صف)
- المرحلتين المتوسّطة والثانويّة : ٣٠٠ تلميذ (متوسّط، شعبة واحدة من كلّ صف)
  (ثانوي، شعبتان من كلّ صف)

أدخلت التّعديلات والتّصحيحات على التّقسيمات الجغرافيّة – الدّوائر التّربويّة – تبعًا لمشروع المناطق والدّوائر التّربويّة، وتوزّعت على أثرها مختلف المعطيات التّربويّة على الدّوائر الجديدة المعتمدة لسنة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣. كما تمّ الاعتماد على المعلومات العائدة لأكثر من سنة دراسيّة وهي: سنة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ (تشخيص أوضاع الأبنية المدرسيّة الرّسميّة) و ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ (سنة أساس لاسقاطات التّلاميذ) و٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ (تطوّر عدد المدارس لمختلف القطاعات التّعليميّة)، كما تمّ رسم حدود جغرافيّة لـ٤٢ منطقة تربويّة تضمّ كلّ واحدة منها عددًا من الدّوائر، وقد بلغ عددها الإجمالي ٢٢٧ دائرة. وتضمّ الدّائرة التّربويّة عددًا من الأحياء في المدن الكبرى أو عددًا من القرى في الأقضية بهدف قياس الخدمات التّربويّة المتوفّرة والواجب توفّرها لهذا التّجمّع السّكاني.

٤- مشروع TIMSS 2003

أ- الإطار العام للمشروع:

يختلف مستوى الإنماء التّربوي اختلافًا ملحوظًا بين بلدٍ وآخر في المنطقة العربيّة، فبعضها ما زال غير قادر على تأمين المدرسة الابتدائيّة للجميع، فيما تنظر أخرى في ما يتوجّب عمله لتعزيز الأبحاث في أوساطها الجامعيّة، كما هو الوضع في لبنان مثلاً.

لقد غدت الفوائد الاجتماعيّة لنشر التّربية في المنطقة، ظاهرة للعيان. فقد ارتفع المستوى التّعليمي ومتوسّط عمر السّكان وانخفض معدّل وفيّات المواليد منذ العام ١٩٧٠. وقد شهد عدد من المؤشّرات الاجتماعيّة الأخرى تطوّرًا مماثلاً. ففي هذه الأيّام يجني أفراد المجتمع المتعلّمون أكثر بكثير ممّا يجنيه آباؤهم. فيما أسهم توسّع الانفتاح على التّربية في تحقيق معدّلات أكثر ارتفاعًا على صعيد النّمو الاقتصادي في المنطقة إلاّ أنّ تأثير التّربية على النمو الاقتصادي الشامل وعلى المدخول الفردي في المنطقة لم يكن بحجم الانفاقات الكبيرة على القطاع التّربوي.

إنّ تباطؤ التّنمية والنّمو الاقتصاديين في المنطقة، منذ أواسط الثمانينات، وما نجم عنه من ارتفاع في نسبة البطالة وتراجع في مستوى الأجور، قد زادا الأمر سوءًا. اذ فقدت التّربية من جاذبيّتها كخيار استثمار مستقبلي للأهل وللأولاد على حدٍّ سواء. ويخشى أن تتضاءل الأموال المخصّصة للتربية أو للتّعليم في المستقبل، في وقت يزداد فيه عدد التّلامذة وتتسارع التّطوّرات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ويتطلّب الإنماء الاقتصادي المستقبلي في المنطقة تغييرًا كاملاً في هذا التّوجّه، وقد اعتمدت الأنظمة التّربويّة بالأساس سياسة إنتاج متخرّجين يتمتّعون بكفايات تتطابق مع احتياجات العمل في القطاع الرّسمي. وثمّة اليوم حاجة ملحّة للإصلاح التّربوي على جميع المستويات بغية تمكين النّظام التّربوي في البلدان العربيّة من الاستجابة للحاجات المتزايدة في مضمار الخبرات والكفايات الفنّيّة والمهنيّة، ضمن اقتصاد يرتكز أكثر فأكثر على السّوق الحرّة وينتج قوّة عاملة من شأنها أن تكون على مستوى التّحدّيات الإنتاجيّة في القرن الحادي والعشرين.

ب- <u>أهداف المشروع:</u>

يهدف المشروع الإقليمي إلى مساعدة البلدان الستّ المشتركة، ومن بينها لبنان، في تقييم فاعليّة المرحلة المتوسّطة في نظامها التّربوي في ما يختصّ بتعليم مواد الرياضيّات والعلوم، وذلك من خلال بحث استكشافي على مدى أربع سنوات يغوص في عمق المناهج التّعليميّة في مختلف البلدان. ذلك بهدف تحديد معايير وطنيّة ومعطيات عالميّة للبلدان المشاركة من أجل تحقيق تغييرات وتحسينات على مستوى سياساتها التّربويّة، فيما يتعلّق بمرحلة التّعليم المتوسّطة طبقًا للحاجة وبالقدر المطلوب.

كما يتضمّن المشروع مراجعة نتائج المسح من قِبَل خبراء ومؤسّسات تربوية أوّلاً ومن قِبَل وزراء التّربية لدى الحكومات العربيّة المشاركة في المسح ثانيًا (أكانت هذه البلدان ضمن المشروع أو خارجه) وتطوير سياسات وخطط عمل لإجراء إصلاحات تربويّة على الصّعيدين الوطني والإقليمي.

ج- <u>أسباب المشروع:</u>

من بين الجهود الّتي تبذل لتعزيز سياسات تؤدّي إلى إنماء الرأسمال الفكري (ICD) مثلاً: "إنتاج واستثمار الموارد البشريّة في المنطقة العربيّة"، بدأ برنامج التّنمية التّابع للأمم

المتّحدة (UNDP) بمساعدة بلدان عربيّة على تطوير سياسات واستراتيجيّات عمل من أجل وضع إصلاح تربوي يشمل جميع مراحل التّعليم. وبهدف تحديث "برامج التّعليم في جميع مراحله" في المنطقة، لتحقيق فائدة مهنيّة مستدامة تصلح للقـــرن الحـــادي والعشريـــن.

سوف تركّز الأبحاث ضمن (RAB/01/xxx/A/01/31) على نوعيّة وفعاليّة القطاع الجامعي وهو المرحلة الأخيرة من السّلّم التّعليمي. إلاّ أنّ هناك حاجة قصوى لتفحّص نوعيّة وفاعليّة مرحلتيّ التّعليم الابتدائي والثانوي اللّتين تشكّلان حجر الأساس للمؤسّسات الجامعيّة. ففي إطار تطوير الموارد البشريّة التّقنيّة والمهنيّة، فإنّ مدى قدرة معاهد التّعليم في المرحلة الابتدائيّة والمرحلة المتوسّطة على تعليم مواد الرّياضيّات والعلوم له أهمّية بالغة، ممّا يستدعي إعطاؤه اهتمامًا مميّزًا واعتباره في طليعة الأولويّات.

إنّ أهمّ المصاعب الّتي تحول دون تحسين نوعيّة التّربية والتّعليم (الأداء التّعلّمي لدى التّلميذ وإنجازاته التّعلّميّة) هو النّقص في المعلومات. فبلدان المنطقة العربيّة ليس لديها سوى القليل من الدّلائل حول نوعيّة أنظمتها التّربويّة بالمقارنة مع الأهداف التّعليميّة الوطنيّة أو المعايير العالميّة. لقد حاولت بعض البلدان تقييم مستوى أداء التّلامذة بالمقارنة مع المعايير التّعلّميّة الوطنيّة، كما أنّ عددًا قليلاً من هذه البلدان شارك أيضًا في مبادرات لتقييم أداء التّلامذة في مادتيّ الرّياضيّات والعلوم بالمقارنة مع المستويات العالميّة، وكلا نوعيّ التّقييم أظهرا أنّ مستوى أداء الطلاّب في المنطقة العربيّة لم يكن عاليًا. وتحتاج البلدان العربيّة، كخطوة أولى إلى تطوير سياسات وخطط تربويّة لتحسين النّوعيّة، إلى إيجاد وتنفيذ إجراءات تهدف إلى:

- قياس أداء التّلميذ وخصائص أخرى للنظام التّعليمي، من خلال عمليّات تقييم دوريّة محليّة، ومن خلال الاشتراك في عمليّات تقييم في العمق على المستوى العالمي.
- تطوير الإحصاءات التّربويّة لجعلها مطابقة للسياسة التّربويّة المعتمدة وتطوير دقّتها.
- القيام بتقييم دوري لآثار السّياسات المستحدثة في النّظام التّربوي.

لقد صمّمت خطوط المشروع الإقليمي (RAB/01/xxx/A/01/31) (تقييم نوعيّة التّربيّة في المرحلة المتوسّطة لمادّتيّ الرّياضيّات والعلوم) لخلق معطيات مرجعيّة حول أداء التّلامذة في المرحلة المتوسّطة في مجاليّ الرّياضيّات والعلوم في البلدان المشاركة في المشروع.

فمن خلال الاشتراك في دراسة حول التّوجّهات العالميّة في الرّياضيّات والعلوم والّتي تجريها مجموعة من معاهد الأبحاث في ٥٨ بلداً، سوف يقوم المشروع بتأمين التّدريب اللاّزم

للبلدان المشتركة في مجالات وضع النّماذج وجمع المعلومات وإجراء التّجارب، وتدقيق المعلومات والتّحاليل والتّقارير.

وسوف تجمع معطيات عامّة حول المناهج والإرشادات والتّلامذة والمعلّمين، بشكل يسمح بمقارنة النّتائج بالمعايير العالميّة، ووضع سلّم موحّد لترتيب البلدان بالمقارنة إلى معايير مرجعيّة عالميّة، كما ستستفيد البلدان العربيّة من هذه المعطيات والتّحاليل الإقليميّة والعالميّة في تطوير خططها التّربويّة وتنسيق أنظمتها التّربويّة لخدمة المصالح التّربويّة على الأمد الطويل من حيث تطوير سياسة ومنهجيّة متكاملة للـــICD الإقليمي.

كما يساعد المشروع الخبراء والباحثين التّربويّين في البلدان المشتركة في وضع سياسات وخطط تهدف إلى تعزيز فاعليّة مؤسّساتها التّربويّة الّتي تعنى بتلامذة المرحلة المتوسّطة. وهذا يستدعي عقد مؤتمر لوزراء التّربية لدى الحكومات المشتركة في المشروع، من أجل إعادة النّظر في هذه التّوصيات بهدف التّوصّل إلى خطط موحّدة، محلّيّة وإقليميّة على حدٍّ سواء من أجل تحقيق الإصلاحات التّربويّة المنشودة.

وبالتالي: سوف يخلق المشروع إمكانيّات على الصّعيدين البشري والمادّي لدى البلدان المشتركة، من أجل إعادة نظر دائمة في مستوى فاعليّة النّظام والسّياسات التّربويّة و/أو من خلال الاشتراك في دراسات عالميّة دوريّة.

د- <u>الوضع المرتقب عند نهاية المشروع:</u>

مع انتهاء هذا المشروع الّذي سيدوم أربع سنوات، ستحصل البلدان المشاركة على معايير محلّيّة ومعطيات عالميّة حول مستوى الأداء في ظلّ السّياسات التّربويّة المعتمدة في المرحلة المتوسّطة والخطط المعتمدة والمؤسّسات الفاعلة، بما في ذلك:

- نتائج عالميّة قابلة للمقارنة، حول أداء التّلامذة في مجاليّ الرّياضيّات والعلوم.
- معطيات عامّة مرجعيّة حول المناهج، الإرشاد، المدارس، التّلامذة والمعلّمين، وكلّها مجموعة ومعروضة بشكل يسهّل المقارنة العالميّة.
- متغـــيّرات واضـــحة (محلّـــيّة وعالمـــيّة) لها تأثير على تعليم الرّياضيّات والعلوم وتعلّمهما.
- عناصـــر بشريّة مدرّبة على أسس التّقييم بما في ذلك اختيار النّماذج، تدقيق وتنقية المعلومـــات والتّحاليـــل والتّقارير، وسلّم مشترك للقيام بترتيب البلدان بحسب معدّل عالمي ومعايير رئيسيّة.

- تحليل إقليمي للمعطيات، مركّز على البلدان العربيّة.
- اســتراتيجيّة مــتّفق عليها، تتضمّن إصلاحات للسّياسات التّربويّة وإجراءات عمليّة تعزّز فاعليّة المؤسّسات التّربويّة ونهج التّعليم في هذه البلدان.

٥- مشروع التربية على حلّ النزاعات والتسامح:

انطلــق المشــروع من اعتبار النزاعات جزءاً من حياة الناس والحياة المدرسيّة، وان بالإمكان الاستفادة من النزاعات الحاصلة بين التلاميذ لتوظيفها بشكل بنّاء يعزّز نموهم النفسيّ والاجتماعيّ ويضعهم على طريق تعلّم بناء العلاقات الإنسانيّة، إضافة إلى تعلّم حلّ المشكلات والخلافات وتقبّل الفروق والاختلافات ، وإن كان الأولاد عادة لا يفهمون النزاع ولا يملكون المعرفة المطلوبة لمواجهته أو هم يواجهون خلافاتهم ونزاعاتهم معتمدين على الأساليب التي تعــودوا علــيها فــي العائلــة وفي الحياة المدرسيّة والاجتماعيّة المألوفة ومن خلال الأفلام والمسلســلات التلفزيونــية وهي أساليب تستخدم تحقير الآخر وازدرائه ومقاطعته وممارسة العنف عليه، وأن المعلمين والنظار والمديرين يلجأ ون إلى أساليب تقليدية في حلّ النزاعات كالطــرد المؤقــت واحتجاز التلاميذ أو وتوبيخهم أو اعتماد العقوبات والقصاصات المألوفة معهــم. فقد عمل هذا المشروع على جعل الأفعال العنيفة نفسها موضوعات للمعالجة والتعلّم وأتــاح للتلاميذ مجال الإستفادة من نزاعاتهم ليتدربوا على حلها بأنفسهم أو بمساعدة بعضهم الــبعض أو بمساعدة المرشدين. وقد تمّ تأليف دليل مرجعي للمشروع اشتمل على قسمين قسم نظري وقسم عملي.

أ- القسم النظري:

ويتضــمن فصــولاً حول طبيعة النزاع والطرائق المعاصرة المعتمدة في حلّه. وقد توسّــع فــي العوامــل المؤثرة في النزاع، وتوقف عند حقوق الإنسان والعدالة ودور انتهاك الحقــوق والتــنكر لها في تأجيج النزاعات. كما تناول بالمقابل أهمية العودة إلى هذه الحقوق وتحقــيق العدالة في حلّ النزاعات. كما تطرّق إلى العلاقة بين التواصل السيئ أو السلبي في نشوء النزاعات وأهمية بناء التواصل الجيّد (التعبير عن المعاناة ووجهة النظر، والإصغاء إلى الآخــر ووجهة نظره، ومحاولة تفهم الرأي المغاير أو المعارض...) في حل النزاعات. كما تطــرق أيضــا إلــى دور الإنفعالات السلبية، وبخاصة الانفعال والغضب، في زيادة التوتر والــنزاع ثم توسع في استراتيجيات السيطرة على الغضب كعملية أساسيّة في حل النزاعات.

وقــد توقف عند التربية على التسامح باعتبارها موّجهة إلى جمهور عريض في كافة أرجاء العــالم بكــل مــا فيه من تعدد أو تنوّع، بهدف تعزيز بناء السلام من خلال احترام الإنسان بممارسة الديمقراطيّة. كما توقف عند التعصّب والأحكام المسبقة والعرقية أو العنصريّة ومبدأ إدانة هذه العرقيّة.... أما الفصل الأخير فقد خصص لمعالجة السلطة في النزاعات.

ب- **القسم العمليّ:**

اشــتمل علــى دروس وأنشطة تعليمية تطبيقية، توّزعت على مختلف فصول الدليل الآنفــة الذكــر (أنشطة تعلميّة حول طبيعة النزاع... وأنشطة حول حقوق الإنسان والعدالة، وأنشطة عن التواصل في النزاعات وأهمية رسالة الأنا (I. Message) في حلها وأنشطة في السيطرة على الغضب وأخرى حول التسامح وقبول الآخر وممارسة السلطة.

توزعت فصول الكتاب على مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي. ففي التعليم الأساسيّ شملت الأنشطة الصف الثالث من الحلقة الأولى، وتمّ تطبيق المشروع في اثنتي عشرة مدرسة رائــدة إضــافة إلى دار للمعلمين والمعلمات. وبينت الدراسة التقييميّة أن إدخال أنشطة حلّ الــنزاعات إلــى المــدارس وممارسة حلّ النزاعات فيها حظيا باهتمام التلاميذ الذين أبدوا مشاركة وممارسة إزاء هذه الأنشطة. كما أفاد ٥٠% من المعلمين أن التلاميذ طالبوا بالمزيد من هذه الأنشطة، كما أفاد ٧٣% منهم أن التلاميذ تبنوا مواقف إيجابيّة من النزاع.

اتّخــذت مشــاركة التلامــيذ في هذه الأنشطة أشكالاً متنوعة تجلّت بالمناقشة وتوليد الأفكــار والحلول والمقترحات ولعب الأدوار وتوظيف خبراتهم السابقة. وأن أهم التصرفات التــي تغيرت عند التلاميذ كانت تحسّن تباعًا إدارة الانفعال والغضب، والتواصل واحترام الآخر والشعور بالمسؤولية، إضافة إلى زيادة الثقة بالنفس.

٦- **مشروع التربيّة التكوينية - التكاملية (الشموليّة):**

تعتــبر التربــية الشمولية دعوة إلى الحوار والتلاقي بين المجتمعات والثقافات. وإذا انطلقنا من التوصية التي أضافت بمقتضاها اليونسكو إلى الأهداف العامة للتربيّة هدف "**تأمين القــدرة علــى التواصل مع الآخر وفهم جميع الشعوب واحترامها، وفهم حضاراتها وقيمها وأنماط حياتها بما في ذلك الثقافات والاتنيات الوطنيّة وثقافات واتنيات الأمم الأخرى**، نكون قد وضعنا أنفسنا على طريق التربية الشمولية.

ارتبط الاهتمام بمنهجية بالتربيّة الشموليّة بهاجس الخروج من الحرب التي عصفت بلبـــنان، وذلـــك من خلال النظرة إلى الإنسان كقيمة في ذاته بمعزل عن العرق أو الدين أو الجـــنس. فالـــناس ينـــتمون إلى النوع البشري نفسه وأن دعوة التربيّة الشموليّة إلى التلاقي والـــتعاون بيـــن الشعوب وإلى تقبّل الفروق والاختلافات هي نفسها دعوة المناهج اللبنانية، لاسيما في مجال على حقوق الإنسان وتحقيق المساواة وردم هوة التفاوت بين البشر وعملها على إبعاد المتعلمين عن الأفكار الجامدة والتمييز والتعصب و على نشر التربية على السلام والديمقراطيّة، مع الحرص الشديدعلى الثوابت الوطنية والقيمة للمجتمع اللبناني.

بدأ الاهتمام بمنهجية التربية الشمولية في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وبوشر بتطبـــيقها في بعض المدارس الرائدة على أمل تعميمها على كامل سنوات الحلقة الأولى من التعلـــيم الأساسي. كما تمّ، بالتعاون مع اليونيسف، تأليف كتب التلاميذ ودفاتر الأنشطة وأدلة المعلمين ضمن التوجهات العامة لفلسفة التربيّة الشمولية بحيث نجد في الأنشطة والنصوص مـــا يدعم حقوق الطفل وحقوق الإنسان وما يعوّد الطفل على ممارسة الديمقراطية والتعاون بقدر ما تسمح له قدراته. كما تحمله الأنشطة عمومًا إلى التعبير والإصغاء، وإلى أخذ وجهة نظـــر الآخر في الاعتبار، والانفتاح على وجهات النظر الأخرى، وتقبل الفروق والاختلافات والابـــتعاد عـــن التمييز والتعصب. وما يزال مشروع منهجية التربية الشمولية قيد التطبيق الاختباري مع الإشارة إلى ان تسمية جديدة أطلقت على هذه المنهجية بحيث أصبحت "التربية التكوينية التكاملية.

٧- مشروع التقييم التعلّمي:

تـــابع المركـــز الـــتربوي خلال النصف الأوّل من سنة ٢٠٠٤ مشروع التقييم التعلّمي بالكفايـــات الذي يواكب مشروع إصلاح المناهج. وقد شكّل المركز التربوي فرقاً خاصة لكل مـــادّة مهمّـــتها وضـــع وثائق أساسيّة للتقييم التعلّمي في مواد المنهج وتحمّل تبعات التدريب الـــتربوي، وهدفـــه تزويد المعلّمين بالكفايات الأساسيّة التي تمكّنهم من تقييم التعلّم في جميع مراحل التعلّم العام ما قبل الجامعي بما فيها مرحلة الروضة.

وقد تمّ حتى الآن انجاز المراحل التالية:

- انجـــاز انمـــاط اســـئلة الامتحانات الرسمية لصفوف الشهادة المتوسطة والشهادة الثانوية بمختلف فروعها.

- اعادة صياغة لوائح الكفايات وتحديد عناصرها ومصادرها ، بالاضافة الى نماذج تطبيقية.
- تدريب اساتذة مختلف المواد وفي مختلف المراحل.
- إعداد بطاقات مرجعية أولى تتناول مفهوم الكفاية ومصادرها واسس صياغتها.

وابـــتداءً مـــن أيلول ٢٠٠٤ ستقوم مؤسّستان عالميّتان يتم اختيارهما بالتعاون مع الفرقاء المحليّين بوضع خطّة عمل من أهدافها:

- إنشاء جهاز دائم لتطوير نظام التقييم والمناهج.
- مأسسة نظام الامتحانات الرسميّة.
- تحسين نظام الامتحانات الرسميّة.
- تطوير الأدوات اللازمة.
- تدريب العاملين المعنيّين.

٨- **مشروع مكننة الامتحانات الرسميّة :**

يهدف هذا المشروع إلى:

- ترميز اللوائح الواردة بأسماء الطلاّب المتقدّمين إلى امتحانات الشهادات الرسميّة.
- إدخال جدول بأسماء المرشّحين ومراكز الامتحانات وفق الشهادة والمحافظة.
- معالجة المعلومات الواردة بالنتائج موزّعة حسب المحافظة/ الشهادة/ قطاع التعليم (رسمي، خاص، أحرار).

٩- **مشروع الإحصاء التربوي الشامل :**

ينفّذ هذا المشروع سنويّاً من أجل تيويم المعطيات الإحصائية عن المدارس وأفراد الهيئة التعليميّة والإداريّة والتلاميذ. ويتمّ إصدار دليل مرجعي سنويّاً بنتائج الإحصاءات المنفّذة واستخراج المؤشّرات بهدف :

- دعم القرار التربوي على مستوى المنطقة التربويّة والإدارة المركزيّة.
- تنظيم بطاقات التلميذ والمعلّم والمؤسّسة التربويّة.
- دعم مشروع الخارطة المدرسيّة.
- دعـــم الدراســـات والبحوث ضمن المركز التربوي وخارجه بكافة المعطيات والمؤشّرات التربويّة.

١٠- **مشروع التربية السكانيّة :**

يُنفّذ هذا المشروع بالتعاون مع صندوق الأمم المتّحدة للسكان بهدف توفير إطار مقاربة شاملة ومتكاملة للصحة الإنجابيّة واستراتيجيّات السكان والتنمية لتحديد الأولويّات والاستراتيجيّات الواجب اعتمادها لتحسين خدمات الصحة الإنجابيّة في المناطق المحرومة بشكل خاص. وقد تمّ إدخال مفهوم التربية السكانيّة في المناهج التعليميّة وان العمل جار لمتابعة عملية إدماج مفاهيم التربية السكانية والصحية في المناهج التعليمية وتدريب الأساتذة على حسن تعليم وتوجيه الفئات المعنيّة.

١١- **مشروع قياس التحصيل التعلّمي:**

يشكّل تقييم التعلّم جزءًا متكاملاً من العمليّة التربويّة لجميع مراحل التعليم، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمناهج التعليميّة، كما يهدف إلى معرفة مدى تحقّق الأهداف المرسومة لجهة:

- قياس جودة التعليم من خلال مؤشّرات محدّدة.
- الكشف على فعّاليّة الأجهزة التربويّة، البشريّة منها والماديّة.
- رسم سياسات التنمية البشريّة في قطاعي التربية والتعليم (رفع معدّل الانتساب المدرسي، الحدّ من الرسوب والتسرّب، الحدّ من الهدر...).
- تشخيص تعلّم التلميذ واكتشاف ما يعترضه من مشاكل وعقبات.
- معرفة قدرة المتعلّم وقابليّته واستعداده لنوع معيّن من التعلّم.
- دعم التعليم بما يتناسب من وسائل وأدوات وتجهيزات.

وقد تمّ حتى الآن تنفيذ :

- قياس مستوى التحصيل التعلّمي على مستوى مرحلة التعليم الأساسي (١٩٩٥- ١٩٩٦) - (١٩٩٧- ١٩٩٨).
- قياس مستوى التحصيل التعلّمي على مستوى مرحلة التعليم الثانوي (١٩٩٥- ١٩٩٦) - (١٩٩٧- ١٩٩٨).

ويتمّ استثمار المعلومات المحصّلة في عمليّة إعادة النظر في المناهج الصادرة بالمرسوم رقم ٩٧/١٠٢٢٧.

١٢ - مشروع تحديد المؤشّرات حول التعليم العام في لبنان (١٩٩٩- ٢٠٠٠):

يهدف هذا المشروع إلى :

- دراسة فرص التعلّم لجهّة نسب التسجيل والالتحاق وحجم قطاعات التعليم ومراحله وتوزّع التلامذة بحسب الجنس ونوع التعليم والمناطق.
- قياس مدى التطوّر على مدى ربع قرن (١٩٧٣- ٢٠٠٠) في إعداد المعلّمين والمدارس والتلامذة.
- دراسة الموارد الماديّة على مستوى حجم المدارس والكثافة الصفيّة وملكيّة المدارس الرسميّة.
- دراسة واقع الموارد البشريّة لجهّة توزّع المعلّمين بحسب الجنس، العمر، المستوى العلمي وسنوات الخبرة...
- التعرّف إلى الكفاءة الداخليّة للنظام التربوي من خلال الترفيع، الرسوب، التسرّب، التأخّر المدرسي، معدّل البقاء في المدرسة حتى نهاية السنة الخامسة الأساسيّة إضافة إلى معامل الكفاءة والهدر وعدد السنوات المتوفّرة للخرّيجين.

ثانياً – على مستوى التعليم المهني والتقني:

مقدمة:

تـــنطلق السّياســـة التّربويّة في حقل التّعليم المهني والتّقني من الإيمان بوحدة المجتمع وانصـــهاره فـــي عملـــيّة تكوين المواطن الصّالح والمنتج أينما وُجد على الأراضي اللّبنانيّة انســـجاما مـــع سياسة الإنماء المتوازن.على هذا الأساس يمكن تلخّيص استراتيجيات التعليم المهني وأهدافه بالآتي:

- إعداد مواطن منتج بفاعليّة قصوى.
- تلبـــية حاجـــات سوق العمل المحليّة والإقليميّة الحاضرة والمتوقّعة مستقبلاً بمهارات مناسبة.
- تنمية احترام العمل اليدوي لدى الشباب اللّبناني.
- تحســـين أداء العامليـــن فـــي سوق العمل بدورات تأهيل كلّما دعت الحاجة، مواكبة للتطوّر التّكنولوجي واستعدادًا لحقبة العولمة المرشّحة للتّوسّع دون استئذان.
- تأميـــن الفـــرص لكلّ مواطن في التّدرّب على أيّة مهنة في دورات سريعة ممنهجة ومنتشرة على الأراضي اللّبنانيّة كافّة.

١- المشاكل الأساسية والتحديات:

بالرّغم من الجهد الّذي بذل للخروج بمناهج حديثة متطوّرة تلبّي الطموحات المرجوّة، إلاّ أنّ الوصول إلى النّتيجة المنتظرة لم يتمّ بشكل كامل لسبب أساسي وهو أنّ المشاركين في هذه الورشـــة كـــانوا غير متمرّسين في العمل التّربوي وتنقصهم الخبرة في إتقان أصول وضع المناهج التّعليميّة. كما أنّ الصّناعيين وأصحاب العمل لم يأخذوا الأمر على محمل الجدّ فكانت مشـــاركتهم شـــكليّة وسطحيّة بدون الدّخول في العمق. كما أنّ الشركة المكلّفة تنفيذ العمل لم تتمكّـــن مـــن إحـــداث تغيير كبير في المعطيات وفي كفاءات العناصر البشريّة الّتي وضعت بتصرّفها نظرًا لضيق الوقت ولالتزامها بزمن محدّد للتّنفيذ. إضافة إلى ذلك فإنّ المشروع بحدّ ذاتـــه لم يغطِّ كلّ اختصاصات التّعليم المهني والتّقني فبقي مستوى الأطر العليا خارج نطاق العمـــل؛ أمّا مرحلتا التّكميليّة المهنيّة والكفاءة المهنيّة فبقيت مناهجهما القديمة الموضوعة في الستّينات دون تحديث أو تغيير.

٢- خطّة النّهوض:

يواجـــه التّعليم المهني والتّقني في لبنان صعوبات أهمّها النّظرة الدّونيّة الّتي ما زالت تسيطر على أذهان الكثيرين من النّاس وهي انّ التّعليم المهني هو تعليم من الدّرجة الثّانية لا يذهب إليه إلاّ الطلاّب الفاشلون والمتسرّبون من التّعليم الأكاديمي العام، وانّ أدنى المستويات التّحصـــيليّة العلميّة هي الّتي تذهب إلى التّعليم المهني.لذلك تقوم الوزارة من خلال المديرية العامة للتعليم المهني بتنفيذ عدد من المشاريع الهادفة لدعم هذه الخطة على اساس استراتيجية محددة وهادفة الى:

- تعزيـــز قطـــاع التّعلـــيم المهني وتوسيع قدراته الاستيعابيّة بحيث تتضاعف أعداد المنتسبين إليه.
- تحقيق الملاءمة بين التّعليم المهني والتّقني من جهة وسوق العمل المحليّة من جهة، بالإضـــافة إلى التّنبّه إلى حركة الإنماء والأعمار الّتي كان لبنان يواجهها بعد انتهاء الحرب الأهليّة.
- مواكبة التّطوّر العلمي والتّكنولوجي والتّفاعل معه بإيجابيّة.
- العمل على تغيير النّظرة الدّونيّة للعمل اليدوي وتنمية الضمير المهني عند المتدرّب وتزويده بالأخلاق والقيم اللّبنانيّة.
- تطوير نظام التّعليم لكي يكون أكثر تجاوبًا مع متطلّبات المتغيّرات الاقتصاديّة.
- تخريج فنّيّين ومهنيّين بمستوى عالي من المهارات لإيجاد التنافسيّة في سوق العمل.
- استحداث إختصاصات جديدة تتلاءم مع حاجات السوق.
- دراسة حاجات سوق العمل ومتابعة المتخرّجين.
- إيجـــاد آلـــيّة علميّة وواقعيّة للربط بين نتائج الدّراسة وبرامج التّدريس الحاليّة لكي يتسنّى للتربويّين وضع مناهج أكثر ملاءمة لحاجات سوق العمل.
- إعتماد اختصاصات جديدة وخلق مرصد لسوق العمل.
- إعتماد مناهج للاختصاصات الجديدة مع توصيات دراسة سوق العمل.
- تطوير مناهج الإختصاصات الحاليّة بحيث تتلاءم مع التّطوّر العلمي والتكنولوجي.
- خلق آليّة لمشاركة سوق العمل في تطوير المناهج المتّبعة.
- تنمية الإمكانات العلميّة والعمليّة عند المدرّسين من خلال التّدريب المستمر.
- أنسنة نظام الإمتحانات لكافّة المستويات.

- تحديـــد التّجهـــيزات حسب كلّ اختصاص من خلال استحداث نظام متخصّص لهذه الغاية
- يعمل على:
  - مسح التّجهيزات الموجودة.
  - تحديد لمواصفات التّجهيزات بحسب الاختصاص.
  - تحديد النّواقص.
  - استحداث نظام معلومات للمديريّة وللمدارس المهنيّة الرّسميّة وربطهم بشبكة المعلومات.

٣- <u>تطوير المناهج:</u>

تقـــوم المديـــريّة العامّة للتّعليم المهني والتّقني بورشة عمل دائمة ومتكاملة من خلال لجـــان متخصّصـــة بتحديث المناهج، آخذة في الاعتبار التّطوّرات التّكنولوجيّة، بحيث يزداد ارتباط التّعليم المهني والتّقني بواقع الإنتاج والدّورة الاقتصاديّة في لبنان، ويتحقّق بالتّالي مبدأ تكافؤ الفرص لجميع اللّبنانيّين.

كما أنّ وزارة التّربية بصدد التّحضير لإقامة ورشة حقيقيّة لتدريب الأساتذة، تدخل في عمق الأمـــور التّربويّة والتّقنيّة ليصبح لدى التّعليم المهني والتّقني القدرة الحقيقيّة على إحداث هذا التّغيـــير المنتظر في المضمون وفي التّنفيذ، فيخرج التّعليم المهني والتّقني من حالة التّراجع لينـــتقل إلى مرحلة أخرى تسودها شراكة حقيقيّة ما بين مؤسّسات التّعليم ومؤسّسات الإنتاج والخدمـــات فيـــنمو بذلـــك الاقتصاد وتزداد قدرات البلاد على المنافسة الخارجيّة كما تتطوّر إمكانيّاتها الدّاخليّة ممّا يعكس نموًّا وازدهارا.

إن الفارق بين المناهج الجديدة والمناهج السّابقة تقوم على أنّ المناهج التّعليميّة السّابقة كانت تشكو من مواطن ضعف نلخّصها بما يأتي:

- طغيان التّعليم النّظري على التّعليم العملي والتّطبيقي.
- قصور المعلومات النّظريّة عن اللّحاق بالتغيّرات الحاصلة في أنماط الإنتاج وتقنيّاته.
- عـــدم تغطـــية الاختصاصات كافّة والّتي منها ما يشكّل عنصرًا أساسيًّا في الصّناعة اللّبنانيّة كالطباعة والصّناعات الغذائيّة.
- غياب نظام مؤسّساتي يضمن مشاركة أصحاب العمل في تطوير المناهج بشكل فعّال ومنظّم.

- قلّــة إلمــام أساتذة التّعليم المهني والتّقني والطلاّب باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصالات الحديثة.
- عدم إقبال الطلاّب على تنمية قدراتهم على التّعلّم الذّاتي المستمر في عالمنا المعاصر المتغيّر سريعًا.
- ضعف الطلاّب في اللّغات الأجنبيّة وبخاصّة اللّغة الإنكليزيّة.
- غياب تطبيق نظم تعليميّة حديثة كالتّعليم المجزّأ الّذي أصبح سائدًا الآن في كلّ بلدان العالم لاسيّما في المستوى ما بعد الثّانوي.

ومــن جملة المشاريع الهادفة إلى تحسين نوعيّة التّعليم وملاءمته لمتطلّبات سوق العمل، يقوم التعليم المهني بتنفيذ المشاريع التالية:

٤- **مشروع تطوير التعليم المهني :**

مدّة التنفيذ خمس سنوات وقد بوشر العمل به في بداية العام ٢٠٠١، ويتضمّن عناصر أساسيّة هادفة الى:

- **زيادة الطاقة الإستيعابيّة لإدارة التّعليم المهني والتّقني لجهة:**
  - إنشاء وحدة تخطيط ومتابعة وتقييم.
  - إنشاء نظام معلوماتيّة متكامل.
  - وضع مواصفات لكافّة تجهيزات التّعليم المهني والتّقني ومكننتها.
  - تطوير استراتيجيّة للتّعليم المهني والتّقني.
  - تدعيم القدرات الإداريّة لإدارات المدارس.

- **تحسين نوعيّة، ومدى ملاءمة وسرعة استجابة التّعليم المهني والتّقني لمتطلّبات القطاع الإنتاجي، بحيث تتناول:**
  - تحديد الحاجة الحاليّة والمتوقّعة للتّعليم والتّدريب.
  - تقدير الاحتياجات في سوق العمل.
  - تطوير مناهج حديثة لتدريب المدرّسين والمدرّبين والتّدريب عليها من خلال:
  - إعداد المدرّبين والمدرّسين.
  - التّدريب المستمر وإعادة التّدريب.
  - التّدريب أثناء الخدمة.

-التّدريب للتشجيع على المبادرة الفرديّة في إنشاء الأعمال الصّغيرة.
-تطوير نظام إمتحانات يرتبط بالمناهج الجديدة ومن ثمّ مكننة هذه الامتحانات وتنفيذها بواسطة الحاسب الآلي.

- تحديث البنية التّحتيّة والتّجهيز من خلال:

-تأهيل المدارس الموجودة وتجهيزها بالمعدّات الضروريّة.
-تجهيز المدارس المهنيّة بالمعدّات والتجهيزات الضروريّة للعمليّة الدراسيّة.

٥- <u>بناء وتجهيز مدارس مهنيّة ومراكز تدريب جديدة</u>:

قامت الوزارة بإعداد دراسة متكاملة حدّدت بموجبها المواقع الأوّليّة لبناء مدارس جديدة ومراكز تدريب في ضوء نتائج دراسات سوق العمل والمسح الميداني للمدارس والتّجهيزات الموجودة، وبالتّالي تحديد العدد الفعلي للمدارس المطلوب اقامتها والتّخصّصات الأساسيّة والمواقع الأفضل لهذه المدارس والمراكزوعددها التقديري هو بحدود ٣٣ مدرسة مهنية.

٦- <u>التعليم المزدوج</u>:

يهـدف هذا المشروع إلى تحسين عملية امداد سوق العمل اللّبناني باليد العاملة الماهرة، أي تـزويد العامل لمهارات والكفايات الوظيفيّة المطلوبة من قبل المؤسّسات الصّناعيّة. وقد بوشـر بالتطبيق في العام الدّراسي ١٩٩٦ – ١٩٩٧ ويستمر العمل فيه لمدّة ١٢ سنة مقسّمة على أربعة مراحل مدة كلّ منها ٣ سنوات. انّ هذا النّوع من التّعليم مطبّق في اغلب البلدان المتقدّمة ويعتمد على أن يتعلّم التلميذ دروسه النّظريّة ويطبّقها في المعامل والمؤسّسات بنفس الوقت. وتمتدّ فترة التّعليم على ثلاث سنوات وتعتمد مبدأ مشاركة الطالب في الإنتاج والتّعليم عـن طـريق الأداء واكتساب تدريب موجّه وفقًا لمتطلّبات سوق العمل وإدخال الطالب بعد التّخرّج في علاقة عمل ثابتة مع المؤسّسة الّتي درّبته.

٧- <u>تفعيل العمل التّربوي</u>:

وضـعت المديريّة العامّة للتّعليم المهني والتّقني خطّة عمل، لتفعيل العمل التّربوي، لحظـت ضـرورة مشاركة جميع مديري المدارس والمعاهد الفنّيّة في عمليّة نهوض التّعليم وذلـك عـبر اللّقـاءات المكثّفة معهم، واعتماد أسلوب الحوار المباشر والاستماع إلى جميع

المشـــاكل الّتي يواجهونها في إداراتهم إن لجهة تنفيذ مضامين المذكّرات والتّعاميم والقرارات الصّادرة عن المديريّة العامّة للتّعليم المهني والتّقني أو لجهة الاقتراحات المقدّمة من قِبلهم من أجل صياغتها ووضعها في مجموعة نصوص ومشاريع قوانين ومراسيم. أقيمت لهذه الغاية، وبالتّنسيق مع وزارة التّنمية الادارية، دورة تدريبيّة للمديرين عنوانها (ندوة الإدارة المدرسيّة والإشـــراف الـــتّربوي) حيث قامت شركة عالميّة رائدة في هذا المجال بتحضير هذه النّدوة والإشـــراف علـــيها. على أثرها انبثقت هيئة من المدراء تعمل بتوجيهات المدير العام بهدف توحـــيد المقـــترحات والمشاكل الّتي يعانيها المديرون في مختلف إداراتهم وصياغتها ضمن جـــدول موحّـــد يُصـــار إلى مناقشته في اجتماع يعقد كلّ فترة زمنيّة في إحدى المدارس أو المعاهد الفنّيّة الموزّعة على المحافظات الخمس بحضور كافّة المسؤولين في المديريّة العامّة حتّى يكونوا على بيّنة واطّلاع لمختلف الشؤون والمشاكل الإداريّة.

ثالثاً- على مستوى التعليـــم العالـــي:

مقدمة:

شـــهد التعلـــيم العالي الجامعي في لبنان، في النصف الثاني من عقد التسعينات، زيادة كبـــيرة في عدد مؤسّساته وكلّياته ومعاهده واختصاصاته وطلاّبه وخرّيجيه. ففي حقبة زمنيّة محـــدودة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) رخّصت الدولة لثلاثة وعشرين جامعة ومعهد جامعي وحوّلت كلّـــيات إلى جامعات وأجازت إنشاء كلّيات ومعاهد جديدة وأقسام داخل جامعات قائمة أصلاً. وتنوّعـــت الاختصاصـــات الجامعـــيّة وتبدّلت خريطة التعليم العالي الجامعي بحيث بلغ عدد الطـــلاّب الجامعيّيـــن في العام ٢٠٠٢ حوالي ١٢٥,٠٠٠ طالب يتوزّعون على ٤١ مؤسّسة للتعليم العالي، نصفهم أو أكثر في الجامعة اللبنانيّة.

وتكـــاد الجامعة اللبنانيّة أن تشكّل عصب التعليم العالي في لبنان من بين المؤسّسات الجامعـــيّة. اذ بيَّـــن إحصـــاء شامل اجري في العام الجامعي ٢٠٠١- ٢٠٠٢، على صعيد الطـــلاّب والهيئة التعليميّة والمتخرّجين، ان عدد المنتسبين إلى المؤسّسات الجامعيّة في العام (٢٠٠١-٢٠٠٢) ١٢٤٧٣٠ طالـــباً فـــي الجامعـــة اللبنانيّة وحدها أي بنسبة ٥٦,٧%، تليها الجامعـــة العربيّة ٧,١% فجامعة القديس يوسف ٦,٣% فالجامعة الأميركيّة ٤,٦% فالجامعة اللبنانـــيّة الأميركـــيّة ٣,٩%، فجامعـــة الروح القدس(الكسليك) ٣,٥% فجامعة سيّدة اللويزة

٣,١١% أما باقي الجامعات والمعاهد الجامعيّة فلا تضمّ إلاّ ١٦% تقريباً من مجموع الطلاّب الجامعيّين .

١- **الإطار الاستراتيجي:**

انطلاقاً من واقع التعليم العالي وأهميّته في الحياة الوطنيّة، وبعد العديد من الدراسات والمؤتمرات التي بحثت في هذا الواقع، تمّ تبنّي مبادئ عامّة تشكّل الأسس لإطار استراتيجي للتعليم العالي في لبنان وهي كالتالي:

أ- **الشرعة الوطنيّة للتعليم العالي:**

تهدف هذه الشرعة إلى :

- توفير فرص التعليم العالي لجميع اللبنانيّين الذين استوفوا شروط الانتساب والالتحاق بالتعليم العالي، ووضع خريطة لانتشار هذا التعليم في المناطق اللبنانيّة كافة انطلاقاً من مبدأ التنمية المتوازنة ،
- حق جميع الملتحقين بالتعليم العالي بالحصول على تعليم ذات جودة عالية ينتهي بشهادات معتمدة ومعترف بها محليّاً وعالميّاً؛
- تحمل الدولة مسؤوليّة انتظام التعليم العالي الرسمي والخاص واحترام الأخلاق المهنيّة والتقاليد الجامعيّة؛
- اعتماد نظام يضمن تكامل جميع مسارات التعليم العالي؛
- تطبيق مواصفات ومعايير أكاديميّة وجامعيّة في الترخيص لمؤسّسات التعليم العالي الخاص ووضع آليات فعّالة لضمان تنفيذ الجامعات لالتزاماتها ووضع التشريعات الملائمة لردع المخالفين،
- إشراك القطاعات المدنيّة والخاصة والاتّحادات واللجان الطالبية في وضع السياسات والخطط المتعلّقة بالتعليم العالي؛
- إعطاء دور مميّز للجامعة اللبنانيّة في منظومة التعليم العالي وفي توفير فرص التعلّم وفرص الاندماج الاجتماعي والوطني؛
- اعتبار التعليم العالي شأناً وطنياً له دوره في تحقيق مركز لبنان العلمي والثقافي وفي تأهيله للانخراط في اقتصاد المعرفة؛

ب- **بناء قدرات إدارة التعليم العالي :**

- دعم الإدارة الرسميّة المعنيّة بالتعليم العالي عن طريق تطوير الإجراءات الإداريّة والموارد البشريّة بما يتناسب مع حجم المسؤوليّات المناطة بها،
- إعادة النظر في الهيئات الناظمة للتعليم العالي وتطوير التشريعات اللازمة لذلك،
- بناء نظام معلوماتيّة شامل للتعليم العالي يوفّر معطيات كافية لكافة المعنيّين ويسهم في توجيه الطلاّب إلى التخصّصات المناسبة ويساعد المعنيّين بالتعليم العالي في اتّخاذ القرارات المناسبة.
- إتاحة المعلومات المتوفّرة على شبكة المعلوماتيّة المحليّة والعالميّة أمام المعنيّين بالتعليم العالي لتدعيم منظومة البحث العلمي والتطوير المعرفي،

ج- **تحديث التشريعات :**

- تحديث قانون التعليم الخاص وإصدار المراسم التنظيميّة المعتمدة تطبيقاً له،
- تحديث قانون الجامعة اللبنانيّة وإصدار المراسيم التنظيميّة المعتمدة تطبيقاً له .
- وضع شرعة لحقوق الطلبة في التعليم العالي.
- وضع وإصدار التشريعات الناظمة لحقوق وواجبات العاملين والأساتذة في مؤسّسات التعليم العالي الخاص.

د- **تعزيز قدرات الجامعة اللبنانيّة :**

- تطوير هيكليّة الجامعة اللبنانيّة وإصدار قانون جديد لها يحقّق مرونة وانتظاماً في أدائها.
- تطوير الموارد التعليميّة والبحثيّة وإدارتها وتحديث التشريعات المتعلّقة بتفرّغ الأساتذة ونشاطهم الأكاديمي.
- توسيع فرص الالتحاق الجامعي في إطار التوازن بين الوظيفة المعرفيّة للجامعة ودورها الاقتصادي.
- تحسين البيئة التعليميّة وشروط التعلّم لجهة تأمين المنشآت والتجهيزات اللازمة وتطوير الاختصاصات في الجامعة.
- زيادة الانفتاح على المجتمع وتدعيم الانخراط في اقتصاد المعرفة.

- وضع آليّة لمساءلة الجامعة اللبنانيّة حول مدى تطابق مهامها وأهدافها مع أدائها ونتائجها.

هـ- <u>ضمان معايير الجودة والنوعيّة في التعليم العالي :</u>

- تطوير الأنظمة الحاليّة باتّجاه الحرص على تجويد التعليم.
- اعتماد آليّات أكاديميّة لتنظيم مؤسّسات التعليم العالي وضمان جودة التعليم فيها في إطار المعايير العالميّة للتعليم العالي.
- إخضاع مؤسّسات التعليم العالي للتدقيق من هيئات مستقلّة.
- وضع مرجعيّات وآليّات للتقييم الذاتي والتقييم الخارجي لضمان النوعيّة في مؤسّسات التعليم العالي.
- وضع شروط ومعايير للاعتراف بالشهادات (الاعتماد المؤسّساتي واعتماد البرامج).
- إنشاء شبكات اتّصال أكاديميّة وقواعد معلومات مشتركة بين مؤسّسات التعليم العالي والإدارات المعنيّة.

و- <u>تطوير مهام التعليم العالي :</u>

- تعزيز الوظيفة المعرفيّة والثقافيّة للتعليم العالي.
- تلبية احتياجات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.
- توفير فرص التعلّم المستمر وتطوير قدرات الموارد البشريّة.

ز- <u>وضع التعليم العالي في لبنان في مسار اقتصاد المعرفة :</u>

- امتلاك مهارات المعلوماتيّة في مختلف فروع الدراسة في التعليم العالي.
- تطوير برامج متخصّصة لمواكبة المستجدّات التقنيّة وتطوير برامج التعليم مدى الحياة.
- إنشاء مراكز للتطوير التقني في مؤسّسات التعليم العالي.
- تعزيز قطاعات التعليم العالي الواعدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتّصال والطاقة والبيئة.
- زيادة فرص الالتحاق بالاختصاصات العلميّة والثقافيّة في التعليم العالي.
- جعل البرامج التعليميّة أكثر ملاءمة لمتطلّبات سوق العمل.

- انخراط التعليم العالي في تطوير النظم التربويّة لتحقيق اكتساب كفايات اقتصاد المعرفة.

ح- **تعزيز البحث العلمي :**

- اعتبار البحث العلمي مقوّماً أساسيّاً في التعليم العالي وإصدار تشريعات لتعزيزه وتنظيمه.
- تشجيع إنشاء مراكز الأبحاث في مؤسّسات التعليم العالي وجعل البحث العلمي من واجبات أعضاء هيئات التدريس فيها.
- اعتبار البحث العلمي عاملاً رئيسيّاً في التطوير والتنمية وتشجيع الأبحاث التطبيقيّة بالاشتراك مع المؤسّسات الاقتصاديّة والإنمائيّة.

١-٢- الإنجازات الأساسية الكمية والنوعية (الدروس المستقاة)

١- التأخر الدراسي

إن النسبة العالية للرسوب بين التلامذة في بعض السنوات من مراحل التعليم تؤدي إلى ارتفاع معدل أعمار التلامذة في هذه الصفوف متجاوزاً في ذلك المعدل القانوني الرسمي للأعمار في الصفوف.

ويرتفع هذا التأخر من خلال عمر التلامذة في السنة التاسعة الأساسية والسنة الثالثة الثانوية وهي الصفوف المؤدية إلى امتحانات رسمية (الشهادة المتوسطة والثانوية العامة).

تشكل هذه الظاهرة خطراً على مخرجات النظام التربوي وفعاليته كما وأنها تزيد من كلفة التعليم على الدولة والأهل معاً (جدول رقم XII).

لذلك كان لا بد من وضع مخطط لمعالجة هذه الظاهرة، فوضعت الجهات المسؤولة عن التربية في لبنان نظاماً للدعم المدرسي،

وفي هذا السياق، وضع المركز التربوي مشروعاً تجريبياً قيد التنفيذ في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بالتعاون مع دور المعلمين والمعلمات والمنطقة التربوية في محافظة الشمال والمدارس المعنية فيها. فأجريت عملية بحث واستقصاء شملت بعض المدارس في مدينة طرابلس مما سمح بالحصول على المعطيات الكافية عن هذه المدارس والمحيط البيئي،

على ضوء هذه المعطيات فقد تم تبني خطة عمل تهدف إلى:

- تطوير وسائل تربوية معتمدة للمواد الأساسية للتلامذة المقصرين.
- تحسين كفايات المعلمين في مجالي التربية والمادة التعليمية.
- ربـــط الإجراءات المدرسية المتعلقة بالدعم المدرسي بالمدخلات الخارجية من قـــبل مشـــرفين اجتماعييـــن واقتصاديين (الجمعيات، أولياء الأمر، السلطات المحلية،....) .

وســـتعمم لاحقـــاً نتائج هذا المشروع على اكبر عدد من المدارس ليشمل في المستقبل القريب جميع المدارس في لبنان.

جدول رقم ١

معدلات الالتحاق الخام حسب الصف والجنس في المرحلة الابتدائية

٢٠٠٢ــ٢٠٠٣

الصف	مجموع التلاميذ في الصف			التلاميذ بالعمر المقرر للصف			السكان بالعمر الموازي			معدل الالتحاق الخام		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
سي	٣٨١٧٧	٣٥٨٦١	٧٤٠٣٨	٣٠٦٠٤	٢٩٢٠٠	٥٩٨٠٤	٣٢٨٠٩	٢٩٣١٧	٦٢١٢٧	١١٦,٤	١٢٢,٣	١١٩,٢
اسي	٣٧٧٢٣	٣٤٥٧٦	٧٢٢٩٩	٢٨٩١١	٢٧٧٩٨	٥٦٧٠٩	٣٣٤٢٦	٣٠٢٥١	٦٣٦٧٧	١١٢,٩	١١٤,٣	١١٣,٥
اسي	٣٧٠٦٩	٣٤٠١٠	٧١٠٧٩	٢٦٦٧٦	٢٦١٠٠	٥٢٧٧٦	٣٤٥١٦	٣١٦٣٥	٦٦١٥١	١٠٧,٤	١٠٧,٥	١٠٧,٤
اسي	٤٤٢٥٤	٣٨٦٣١	٨٢٨٨٥	٢٤٣٠٢	٢٤٢١٦	٤٨٥١٨	٣٥٩٤٤	٣٣٣٢١	٦٩٢٦٥	١٢٣,١	١١٥,٩	١١٩,٧
اساسي	٣٩١١٤	٣٧٢٦٩	٧٦٣٨٣	٢٠٦٨٥	٢١٥٦١	٤٢٢٤٦	٣٧٧٣٦	٣٥٣٧٠	٧٣١٠٦	١٠٣,٧	١٠٥,٤	١٠٤,٥
أساسي	٣٦٤٨١	٣٦١٤٦	٧٢٦٢٧	١٨٤٠٤	١٩٦٧٠	٣٨٠٧٤	٣٩٩١٩	٣٧٨٤٠	٧٧٧٥٩	٩١,٤	٩٥,٥	٩٣,٤
ع	٢٣٢٨١٨	٢١٦٤٩٣	٤٤٩٣١١	١٤٩٥٨٢	١٤٨٥٤٥	٢٩٨١٢٧	٢١٤٣٥٠	١٩٧٧٣٥	٤١٢٠٨٥	١٠٨,٦	١٠٩,٥	١٠٩

جدول رقم ٢

توزع التلاميذ على المراحل التعليمية والجنس بحسب قطاعات التعليم

٢٠٠٢ــ٢٠٠٣

ت العامة	ما قبل الابتدائية ــ الروضة			الابتدائية ــ حلقة أولى وثانية			المتوسطة ــ حلقة ثالثة			الثانوية			المجموع		
التعليم	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
	١٨٢٦٣	١٨١٦٢	٣٦٤٢٥	٨١٥٣٢	٧٩٣٩٥	١٦٠٩٢٧	٤٠٧٠٤	٥١٩٣٤	٩٢٦٣٨	٢٣٩٩٧	٣٤٣١٧	٥٨٣١٤	١٦٤٤٩٦	١٨٣٨٠٨	٣٤٨٣٠٤
جاني	١٢٨٩٥	١١٩٢١	٢٤٨١٦	٤٦٨٤٩	٤٢٦٦١	٨٩٥١٠			.			.	٥٩٧٤٤	٥٤٥٨٢	١١٤٣٢٦
غير	٤٧٢٤٢	٤٣٧١١	٩٠٩٥٣	١٠٤٤٣٧	٩٤٤٣٧	١٩٨٨٧٤	٥٢٦٢١	٤٩٦٣٣	١٠٢٢٥٤	٢٥٦٢٥	٢٥١٠٩	٥٠٧٣٤	٢٢٩٩٢٥	٢١٢٨٩٠	٤٤٢٨١٥
ع	٧٨٤٠٠	٧٣٧٩٤	١٥٢١٩٤	٢٣٢٨١٨	٢١٦٤٩٣	٤٤٩٣١١	٩٣٣٢٥	١٠١٢٦٧	١٩٤٨٩٢	٤٩٦٢٢	٥٩٤٢٦	١٠٩٠٤٨	٤٥٤١٦٥	٤٥١٢٨٠	٩٠٥٤٤٥

جدول رقم ٣

معدلات الالتحاق الخام حسب الصف والجنس في لبنان عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

المرحلة	الصف	العمر المقرر	مجموع التلاميذ في الصف			التلاميذ بالعمر المقرر للصف			السكان بالعمر الموازي			معدل الالتحاق الخام		
			ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
المتوسطة	سابع اساسي	١٢	٣٧٥٦٧	٣٨٣٠٩	٧٥٨٧٦	١٦٦٠١	١٧٨٢٩	٣٤٤٣٠	٤١٥٤٥	٣٩٥٤٥	٨١٠٩٠	٩٠,٤	٩٦,٩	٩٣,٦
	ثامن اساسي	١٣	٣٠١٢٧	٣٣٢٦٢	٦٣٣٨٩	١٤٢٠١	١٦١٤٠	٣٠٣٤١	٤٢١٥٤	٣٩٩٢٠	٨٢٠٧٥	٧١,٥	٨٣,٣	٧٧,٢
	تاسع اساسي	١٤	٢٥٦٣١	٢٩٩٩٦	٥٥٦٢٧	١١٤٦٠	١٣٣٥٥	٢٤٨١٥	٤٢٠٩٧	٣٩٤٤٢	٨١٥٤٠	٦٠,٩	٧٦,١	٦٨,٢
	مجموع المرحلة	١٤-١٢	٩٣٣٢٥	١٠١٥٦٧	١٩٤٨٩٢	٤٢٢٦٢	٤٧٣٢٤	٨٩٥٨٦	١٢٥٧٩٧	١١٨٩٠٨	٢٤٤٧٠٤	٧٤,٢	٨٥,٤	٧٩,٦
الثانوية	اول ثانوي	١٥	١٧١٣٣	٢٠٥٥٧	٣٧٦٩٠	٨٩٧٣	١٠٥٧٠	١٩٥٤٣	٤٢١٧٤	٣٩١١٤	٨١٢٨٨	٤٠,٦	٥٢,٦	٤٦,٤
	ثاني ثانوي	١٦	١٦٠٧٠	١٨٨٧٩	٣٤٩٤٩	٧٨٠٦	٩٤٤٠	١٧٢٤٦	٤٢٢١٢	٣٨٦٩١	٨٠٩٠٣	٣٨,١	٤٨,٨	٤٣,٢
	ثالث ثانوي	١٧	١٦٤١٩	١٩٩٩٠	٣٦٤٠٩	٦٩٥٥	٩٠٩٦	١٦٠٥١	٤٢٢٦٣	٣٨٥٠٨	٨٠٧٧١	٣٨,٨	٥١,٩	٤٥,١
	مجموع المرحلة	١٧-١٥	٤٩٦٢٢	٥٩٤٢٦	١٠٩٠٤٨	٢٣٧٣٤	٢٩١٠٦	٥٢٨٤٠	١٢٦٦٥٠	١١٦٣١٣	٢٤٢٩٦٣	٣٩,٢	٥١,١	٤٤,٩
عام ومهني متوسط		١٤-١٢	٩٥٢٠١	١٠١٥٦٧	١٩٤٨٩٢				١٢٥٧٩٧	١١٨٩٠٨	٢٤٤٧٠٤	٧٥,٧	٨٥,٤	٧٩,٦
عام ومهني ثانوي		١٧-١٥	٥٤١٦٠	٥٩٤٢٦	١٠٩٠٤٨				١٢٦٦٥٠	١١٦٣١٣	٢٤٢٩٦٣	٤٢,٨	٥١,١	٤٤,٩

جدول رقم ٤

معدلات الالتحاق الخام حسب الصف والجنس في بيروت عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

المرحلة	الصف	العمر المقرر	مجموع التلاميذ في الصف			التلاميذ بالعمر المقرر للصف			السكان بالعمر الموازي			معدل الالتحاق الخام		
			ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
المتوسطة	سابع اساسي	١٢	٣٣٥٤	٣٣٦٤	٦٧١٨	١٩٦٨	٢٠٠٤	٣٩٧٢	٣١٤٩	٢٧٨١	٥٩٣٠	١٠٦,٥	١٢١,٠	١١٣,٣
	ثامن اساسي	١٣	٣٠٩٣	٣٢٩٤	٦٣٨٧	١٨٨٧	٢٠٥٩	٣٩٤٦	٣١٨٥	٢٨٤٢	٦٠٢٧	٩٧,١	١١٥,٩	١٠٦,٠
	تاسع اساسي	١٤	٢٩٩٩	٣٣١٨	٦٣١٧	١٦٢٨	١٨٧٩	٣٥٠٧	٣١٦٢	٢٨٦١	٦٠٢٤	٩٤,٨	١١٦,٠	١٠٤,٩
	مجموع المرحلة	١٤-١٢	٩٤٤٦	٩٩٧٦	١٩٤٢٢	٥٤٨٣	٥٩٤٢	١١٤٢٥	٩٤٩٦	٨٤٨٥	١٧٩٨١	٩٩,٥	١١٧,٦	١٠٨,٠
الثانوية	اول ثانوي	١٥	٢٤٨٤	٢٦٣١	٥١١٥	١٥٤٦	١٦٣٦	٣١٨٢	٣١٥٤	٢٨٩٤	٦٠٤٨	٧٨,٨	٩٠,٩	٨٤,٦
	ثاني ثانوي	١٦	٢٣٢٣	٢٥٥٩	٤٨٨٢	١٣٦٩	١٤٥٠	٢٨١٩	٣١٣٥	٢٩٢٦	٦٠٦١	٧٤,١	٨٧,٥	٨٠,٥
	ثالث ثانوي	١٧	٢٥٨٣	٢٧٠٠	٥٢٨٣	١٢٥٨	١٤٦٣	٢٧٢١	٣١٧١	٢٩٧٩	٦١٥٠	٨١,٥	٩٠,٦	٨٥,٩
	مجموع المرحلة	١٧-١٥	٧٣٩٠	٧٨٩٠	١٥٢٨٠	٤١٧٣	٤٥٤٩	٨٧٢٢	٩٤٦١	٨٧٩٨	١٨٢٥٩	٧٨,١	٨٩,٧	٨٣,٧
عام ومهني متوسط		١٤-١٢	٩٤٤٦	٩٩٧٦	١٩٤٢٢				٩٤٩٦	٨٤٨٥	١٧٩٨١	٩٩,٥	١١٧,٦	١٠٨,٠
عام ومهني ثانوي		١٧-١٥	٧٣٩٠	٧٨٩٠	١٥٢٨٠				٩٤٦١	٨٧٩٨	١٨٢٥٩	٧٨,١	٨٩,٧	٨٣,٧

جدول رقم ٥

معدلات الالتحاق الخام حسب الصف والجنس في جبل لبنان عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

المرحلة	الصف	العمر المقرر	مجموع التلاميذ في الصف			التلاميذ بالعمر المقرر للصف			السكان بالعمر الموازي			معدل الالتحاق الخام		
			ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
المتوسطة	سابع اساسي	١٢	١٢٧٣٢	١٢٤٢٨	٢٥١٦٠	٦٦٠٩	٦٧٦٧	١٣٣٧٦	١٣٧٠١	١٢٧٩٧	٢٦٤٩٨	٩٢,٩	٩٧,١	٩٥,٠
	ثامن اساسي	١٣	١١٤٠٣	١١٤٦٩	٢٢٨٧٢	٥٩٨١	٦٤٩٢	١٢٤٧٣	١٣٩٠٦	١٢٩٠٥	٢٦٨١٢	٨٢,٠	٨٨,٩	٨٥,٣
	تاسع اساسي	١٤	١٠٤٣٢	١٠٩٣٩	٢١٣٧١	٥٠١٩	٥٥٢٦	١٠٥٤٥	١٣٩١٢	١٢٧٦٧	٢٦٦٧٩	٧٥,٠	٨٥,٧	٨٠,١
	مجموع المرحلة	١٤-١٢	٣٤٥٦٧	٣٤٨٣٦	٦٩٤٠٣	١٧٦٠٩	١٨٧٨٥	٣٦٣٩٤	٤١٥٢٠	٣٨٤٦٩	٧٩٩٨٩	٨٣,٣	٩٠,٦	٨٦,٨
الثانوية	اول ثانوي	١٥	٦٥٩١	٧٣٤٠	١٣٩٣١	٣٦١٩	٤٢١١	٧٨٣٠	١٣٩٦٩	١٢٦٧٧	٢٦٦٤٥	٤٧,٢	٥٧,٩	٥٢,٣
	ثاني ثانوي	١٦	٦٤١١	٦٨٥٣	١٣٢٦٤	٣٢٨٣	٣٨١١	٧٠٩٤	١٤٠٢٢	١٢٥٥١	٢٦٥٧٣	٤٥,٧	٥٤,٦	٤٩,٩
	ثالث ثانوي	١٧	٦٧٣٣	٧٥٥٣	١٤٢٨٦	٣٠١٢	٣٧٤٢	٦٧٥٤	١٤٠٩٣	١٢٥٦٦	٢٦٦٥٩	٤٧,٨	٦٠,١	٥٣,٦
	مجموع المرحلة	١٧-١٥	١٩٧٣٥	٢١٧٤٦	٤١٤٨١	٩٩١٤	١١٧٦٤	٢١٦٧٨	٤٢٠٨٤	٣٧٧٩٤	٧٩٨٧٨	٤٦,٩	٥٧,٥	٥١,٩
عام ومهني متوسط		١٤-١٢	٣٤٥٦٧	٣٤٨٣٦	٦٩٤٠٣				٤١٥٢٠	٣٨٤٦٩	٧٩٩٨٩	٨٣,٣	٩٠,٦	٨٦,٨
عام ومهني ثانوي		١٧-١٥	١٩٧٣٥	٢١٧٤٦	٤١٤٨١				٤٢٠٨٤	٣٧٧٩٤	٧٩٨٧٨	٤٦,٩	٥٧,٥	٥١,٩

جدول رقم ٦

معدلات الالتحاق الخام حسب الصف والجنس في الشمال عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

الرحلة	الصف	العمر المقرر	مجموع التلاميذ في الصف			التلاميذ بالعمر المقرر للصف			السكان بالعمر الموازي			معدل الالتحاق الخام		
			ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
المتوسطة	سابع اساسي	١٢	٨٤٢٢	٩٣٠١	١٧٧٢٣	٣٠٠٢	٣٣٠٦	٦٣٠٨	٩٨٢٤	٩٣٧٦	١٩٢٠٠	٨٥,٧	٩٩,٢	٩٢,٣
	ثامن اساسي	١٣	٥٩٩٦	٧٢٧٦	١٣٢٧٢	٢٢٩٩	٢٧٥٢	٥٠٥١	٩٩٢٥	٩٤٨٦	١٩٤١١	٦٠,٤	٧٦,٧	٦٨,٤
	تاسع اساسي	١٤	٤٦٧٥	٦١٧٣	١٠٨٤٨	١٧٤٠	٢١٦١	٣٩٠١	٩٨٨٤	٩٤١١	١٩٢٩٤	٤٧,٣	٦٥,٦	٥٦,٢
	مجموع المرحلة	١٢-١٤	١٩٠٩٣	٢٢٧٥٠	٤١٨٤٣	٧٠٤١	٨٢١٩	١٥٢٦٠	٢٩٦٣٣	٢٨٢٧٣	٥٧٩٠٦	٦٤,٤	٨٠,٥	٧٢,٣
الثانوية	اول ثانوي	١٥	٣١١٣	٤٠٠٠	٧١١٣	١٤٦٥	١٧٥٠	٣٢١٥	٩٨٦٧	٩٣٦٣	١٩٢٣٠	٣١,٥	٤٢,٧	٣٧,٠
	ثاني ثانوي	١٦	٢٨٧١	٣٥٩٨	٦٤٦٩	١١٨٨	١٥٣١	٢٧١٩	٩٨٣٦	٩٢٩٩	١٩١٣٥	٢٩,٢	٣٨,٧	٣٣,٨
	ثالث ثانوي	١٧	٢٧٤٢	٤٠٦٤	٦٨٠٦	١٠٤٣	١٥٧٣	٢٦١٦	٩٨٠٥	٩٢٢٥	١٩٠٣٠	٢٨,٠	٤٤,١	٣٥,٨
	مجموع المرحلة	١٥-١٧	٨٧٢٦	١١٦٦٢	٢٠٣٨٨	٣٦٩٦	٤٨٥٤	٨٥٥٠	٢٩٥٠٨	٢٧٨٨٧	٥٧٣٩٥	٢٩,٦	٤١,٨	٣٥,٥
عام ومهني متوسط		١٢-١٤	٢٠٩٦٩	٢٢٧٥٠	٤١٨٤٣				٢٩٦٣٣	٢٨٢٧٣	٥٧٩٠٦	٧٠,٠٨	٨١,٦	٧٢,٨
عام ومهني ثانوي		١٥-١٧	١٣٢٦٤	١١٦٦٢	٢٠٣٨٨				٢٩٥٠٨	٢٧٨٨٧	٥٧٣٩٥	٤٤,٩	٥٤,٠	٤١,٤

جدول رقم ٧

معدلات الالتحاق الخام حسب الصف والجنس في البقاع عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

المرحلة	الصف	العمر المقرر	مجموع التلاميذ في الصف			التلاميذ بالعمر المقرر للصف			السكان بالعمر الموازي			معدل الالتحاق الخام		
			ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
المتوسطة	سابع اساسي	١٢	٥٦١١	٥٤٨٦	١١٠٩٧	١٩٥٣	٢٢٦٠	٤٢١٣	٦٠٨٦	٥٩٨٢	١٢٠٦٨	٩٢,٢	٩١,٧	٩٢,٠
	ثامن اساسي	١٣	٤٢١٧	٤٨٤٢	٩٠٥٩	١٥٧٩	٢٠١٩	٣٥٩٨	٦٢٨٣	٦٠٨٨	١٢٣٧١	٦٧,١	٧٩,٥	٧٣,٢
	تاسع اساسي	١٤	٣٣٨١	٤٢٠٦	٧٥٨٧	١٢٦٢	١٤٩٧	٢٧٥٩	٦٤٠٢	٦٠٤١	١٢٤٤٣	٥٢,٨	٦٩,٦	٦١,٠
	مجموع المرحلة	١٤-١٢	١٣٢٠٩	١٤٥٣٤	٢٧٧٤٣	٤٧٩٤	٥٧٧٦	١٠٥٧٠	١٨٧٧١	١٨١١٠	٣٦٨٨١	٧٠,٤	٨٠,٣	٧٥,٢
الثانوية	اول ثانوي	١٥	٢٢٦٦	٣٠٣١	٥٢٩٧	١٠١١	١٢٥٧	٢٢٦٨	٦٥٣١	٦٠١٨	١٢٥٤٩	٣٤,٧	٥٠,٤	٤٢,٢
	ثاني ثانوي	١٦	٢٠٠٢	٢٥٨٣	٤٥٨٥	٨١٤	١١٠٤	١٩١٨	٦٦٥٧	٥٩٨٣	١٢٦٤٠	٣٠,١	٤٣,٢	٣٦,٣
	ثالث ثانوي	١٧	١٩٥٠	٢٥٨٨	٤٥٣٨	٦٥٩	٩٨١	١٦٤٠	٦٧٢٧	٥٩٤٩	١٢٦٧٦	٢٩,٠	٤٣,٥	٣٥,٨
	مجموع المرحلة	١٧-١٥	٦٢١٨	٨٢٠٢	١٤٤٢٠	٢٤٨٤	٣٣٤٢	٥٨٢٦	١٩٩١٤	١٧٩٥١	٣٧٨٦٥	٣١,٢	٤٥,٧	٣٨,١
عام ومهني متوسط		١٤-١٢	١٣٢٠٩	١٤٥٣٤	٢٧٧٤٣				١٨٧٧١	١٨١١٠	٣٦٨٨١	٧٠,٤	٨٠,٣	٧٥,٢
عام ومهني ثانوي		١٧-١٥	٦٢١٨	٨٢٠٢	١٤٤٢٠				١٩٩١٤	١٧٩٥١	٣٧٨٦٥	٣١,٢	٤٥,٧	٣٨,١

جدول رقم ٨

معدلات الالتحاق الخام حسب الصف والجنس في الجنوب عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

المرحلة	الصف	العمر المقرر	مجموع التلاميذ في الصف			التلاميذ بالعمر المقرر للصف			السكان بالعمر الموازي			معدل الالتحاق الخام		
			ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
المتوسطة	سابع اساسي	١٢	٤٤٧٧	٤٧٠١	٩١٧٨	١٨٤٣	٢١٣٧	٣٩٨٠	٥٥٧٩	٥٤٧١	١١٠٥٠	٨٠,٢	٨٥,٩	٨٣,١
	ثامن اساسي	١٣	٣٢٠٤	٣٩٢١	٧١٢٥	١٤٩٢	١٧١٩	٣٢١١	٥٦٢٨	٥٤٤٦	١١٠٧٤	٥٦,٩	٧٢,٠	٦٤,٣
	تاسع اساسي	١٤	٢٥١٠	٣٣١٢	٥٨٢٢	١١١١	١٤١٣	٢٥٢٤	٥٥٥٢	٥٢٨٧	١٠٨٣٩	٤٥,٢	٦٢,٦	٥٣,٧
	مجموع المرحلة	١٢-١٤	١٠١٩١	١١٩٣٤	٢٢١٢٥	٤٤٤٦	٥٢٦٩	٩٧١٥	١٦٧٦٠	١٦٢٠٤	٣٢٩٦٣	٦٠,٨	٧٣,٦	٦٧,١
الثانوية	اول ثانوي	١٥	١٦٤٩	٢٢٦٦	٣٩١٥	٨٢٩	١٠٦٦	١٨٩٥	٥٤٩٩	٥١٤٩	١٠٦٤٨	٣٠,٠	٤٤,٠	٣٦,٨
	ثاني ثانوي	١٦	١٥٠٥	٢٠١٧	٣٥٢٢	٧٠٣	٩٤٨	١٦٥١	٥٤٣٧	٤٩٨٨	١٠٤٢٥	٢٧,٧	٤٠,٤	٣٣,٨
	ثالث ثانوي	١٧	١٤٩٦	١٩٣٣	٣٤٢٩	٦٢٥	٨٤٠	١٤٦٥	٥٣٨٤	٤٩٠٥	١٠٢٨٩	٢٧,٨	٣٩,٤	٣٣,٣
	مجموع المرحلة	١٥-١٧	٤٦٥٠	٦٢١٦	١٠٨٦٦	٢١٥٧	٢٨٥٤	٥٠١١	١٦٣٢٠	١٥٠٤٣	٣١٣٦٣	٢٨,٥	٤١,٣	٣٤,٦
المجموع العام ومهني متوسط		١٢-١٤	١٠١٩١	١١٩٣٤	٢٢١٢٥				١٦٧٦٠	١٦٢٠٤	٣٢٩٦٣	٦٠,٨	٧٣,٦	٦٧,١
المجموع العام ومهني ثانوي		١٥-١٧	٤٦٥٠	٦٢١٦	١٠٨٦٦				١٦٣٢٠	١٥٠٤٣	٣١٣٦٣	٢٨,٥	٤١,٣	٣٤,٦

جدول رقم ٩

معدلات الالتحاق الخام حسب الصف والجنس في النبطية عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

المرحلة	الصف	العمر المقرر	مجموع التلاميذ في الصف			التلاميذ بالعمر المقرر للصف			السكان بالعمر الموازي			معدل الالتحاق الخام		
			ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
المتوسطة	سابع اساسي	١٢	٢٩٧١	٣٠٢٩	٦٠٠٠	١٢٢٦	١٣٥٥	٢٥٨١	٣٢٠٦	٣١٣٩	٦٣٤٤	٩٢,٧	٩٦,٥	٩٤,٦
	ثامن اساسي	١٣	٢٢١٤	٢٤٦٠	٤٦٧٤	٩٦٣	١٠٩٩	٢٠٦٢	٣٢٢٧	٣١٥٣	٦٣٨٠	٦٨,٦	٧٨,٠	٧٣,٣
	تاسع اساسي	١٤	١٦٣٤	٢٠٤٨	٣٦٨٢	٧٠٠	٨٧٩	١٥٧٩	٣١٨٥	٣٠٧٦	٦٢٦١	٥١,٣	٦٦,٦	٥٨,٨
	مجموع المرحلة	١٢-١٤	٦٨١٩	٧٥٣٧	١٤٣٥٦	٢٨٨٩	٣٣٣٣	٦٢٢٢	٩٦١٨	٩٣٦٧	١٨٩٨٥	٧٠,٩	٨٠,٥	٧٥,٦
الثانوية	اول ثانوي	١٥	١٠٣٠	١٢٨٩	٢٣١٩	٥٠٣	٦٥٠	١١٥٣	٣١٥٥	٣٠١٣	٦١٦٨	٣٢,٦	٤٢,٨	٣٧,٦
	ثاني ثانوي	١٦	٩٥٨	١٢٦٩	٢٢٢٧	٤٤٩	٥٩٦	١٠٤٥	٣١٢٤	٢٩٤٤	٦٠٦٨	٣٠,٧	٤٣,١	٣٦,٧
	ثالث ثانوي	١٧	٩١٥	١١٥٢	٢٠٦٧	٣٥٨	٤٩٧	٨٥٥	٣٠٨٤	٢٨٨٣	٥٩٦٧	٢٩,٧	٤٠,٠	٣٤,٦
	مجموع المرحلة	١٥-١٧	٢٩٠٣	٣٧١٠	٦٦١٣	١٣١٠	١٧٤٣	٣٠٥٣	٩٣٦٢	٨٨٤٠	١٨٢٠٣	٣١,٠	٤٢,٠	٣٦,٣
عام ومهني متوسط		١٢-١٤	٦٨١٩	٧٥٣٧	١٤٣٥٦				٩٦١٨	٩٣٦٧	١٨٩٨٥	٧٠,٩	٨٠,٥	٧٥,٦
عام ومهني ثانوي		١٥-١٧	٢٩٠٣	٣٧١٠	٦٦١٣				٩٣٦٢	٨٨٤٠	١٨٢٠٣	٣١,٠	٤٢,٠	٣٦,٣

جدول رقم ١٠

معدلات الترفيع والتسرب حسب الجنس والصف في المرحلة الابتدائية

٢٠٠٢-٢٠٠٣

المرحلة	الصف	نسب الترفيع			نسب الرسوب			نسب التسرب		
		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الابتدائية	الأول	٩٢,٧٠	٩٤,٦١	٩٣,٦١	٥,٥٢	٣,٧٩	٤,٦٩	١,٧٨	١,٦٠	١,٦٩
	الثاني	٩٠,٩٦	٩٤,١٣	٩٢,٤٨	٧,٥٦	٤,٩٢	٦,٣	١,٤٨	٠,٩٤	١,٢٢
	الثالث	٩٠,٢٧	٩٣,٨٧	٩١,٩٨	٨,٢٥	٥,٠٩	٦,٧٥	١,٤٨	١,٠٤	١,٢٧
	الرابع	٧٥,٩٢	٨٢,٣٦	٧٨,٠١	٢٢,١٤	١٥,٥٨	١٨,٨	١,٩٥	٢,٠٦	٣,١٨
	الخامس	٨٤,٣٧	٨٩,٦٢	٨٦,٩٥	١١,٠٦	٨,٠٨	٩,٦٩	٤,٥٧	٢,٣	٣,٣٦

جدول رقم ١١

معدل التلاميذ المعيدين في لبنان خلال ثلاث سنوات حسب الصف والجنس

المرحلة	الصف	٢٠٠٠ــ٢٠٠١			٢٠٠١ــ٢٠٠٢			٢٠٠٢ــ٢٠٠٣		
		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
المتوسطة	سابع أساسي	١٢,١٠	١٠,١٠	١١,١٠	٢١,١٠	١٩,٥٤	٢٠,٣١	١٨,٩٤	١٧,٥٥	١٨,٢٣
	ثامن أساسي	١٠,٦٠	٩,٩٠	١٠,٣٠	١١,٧٥	١١,٣٧	١١,٥٥	١٢,٩٢	١١,٧٣	١٢,٢٩
	تاسع أساسي	٢,١٠	١,٧٠	١,٩٠	٨,٠٨	٩,٢٥	٨,٧٠	١١,٣٥	١٢,٤٥	١١,٩٤
الثانوية	الأول	٨,٤٠	٧,٣٠	٧,٨٠	١٣,٣٣	١٤,١١	١٣,٧٦	٩,٨٧	٩,٤٩	٩,٦٦
	الثاني	١,٧٠	٠,٥٠	١,١٠	٢,٣١	٠,٦٨	١,٤٠	٢,٢٧	٠,٧٩	١,٤٥
	الثالث	٣,٣٠	٠,٧٠	١,٩٠	٧,٨٠	٣,١٦	٥,٢١	١٢,٩٤	٥,٤٣	٨,٥٠

جدول رقم ١٢

نسبة التلاميذ المتأخرين سنة، والمتأخرين أكثر من سنة في لبنان، خلال ثلاث سنوات حسب الصف

المرحلة	الصف	٢٠٠٠ــ٢٠٠١			٢٠٠١ــ٢٠٠٢			المعيدون ٢٠٠٢ــ٢٠٠٣		
		متأخر سنة	متأخر اكثر من سنة	مجموع	متأخر سنة	متأخر اكثر من سنة	مجموع	متأخر سنة	متأخر اكثر من سنة	مجموع
المتوسطة	سابع أساسي	٢١,٢٠	٢٧,٨٤	٤٩,٠٤	١٩,٠٣	٢٦,١٨	٤٥,٢٠	٢١,١٧	٢٣,٦٦	٤٤,٨٣
	ثامن أساسي	٢١,١٨	٢٤,٥٠	٤٥,٦٨	٢٠,٩٦	٢٤,٦٦	٤٥,٦٢	١٩,٢١	٢٣,٣٣	٤٢,٥٤
	تاسع أساسي	٢٢,٠٦	٢٠,٤٢	٤٢,٤٨	٢١,٦٨	٢٢,٠٦	٤٣,٧٤	٢٢,٠٠	٢٢,٩٩	٤٤,٩٩
الثانوية	الأول	٢٣,٧٢	٢٢,٥٩	٤٦,٣١	٢٢,٤٧	١٩,٣٧	٤١,٨٥	٢١,١٥	١٥,٥٥	٣٦,٧٠
	الثاني	٢٣,٢١	١٧,٢٢	٤٠,٤٣	٢٢,٥١	١٨,١٧	٤٠,٦٧	٢١,٦٦	١٦,٦٢	٣٨,٢٨
	الثالث	٢٤,١٩	١٦,٤٦	٤٠,٦٥	٢٣,٣٤	٢٠,٦٣	٤٣,٩٦	٢٣,٣٢	٢٢,٠٧	٤٥,٣٩

٢- **مضامين التربية:**

إن المـــوارد البشـــرية هي رأسمال لبنان الأغلى، لذلك تأتي التربية على رأس سلم الاهـــتمامات فـــي لبنان. لذلك، يجب أن تتميز هذه التربية بنوعية عالية ، مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وقد اسقطت العولمة الحواجز والحدود بين الدول. وبات الإنســـان يقـــاس بكفاياته وإنتاجيته وقيمه الأخلاقية والاجتماعية. هذا الواقع المستجد يوجب على المدرسة ومن ثم الجامعة إعداد إنسان منتج كامل النضوج متعلق بوطنه ومنفتح على العالم.

على هذا الأساس انطلق القيمون على التربية في لبنان وقاموا كما أشرنا سابقاً بعملية تغيـــير جذرية للبرامج والمناهج التربوية التي ظلت على حالها مدة ثلاثين عاماً كما اتخذوا عدداً من التدابير لضمان تحسين نوعية التربية.

٣- **المناهج الجديدة.**

- يلحـــظ المرسوم التطبيقي للمناهج الجديدة عملية تقييم هذه المناهج وإعادة النظر فـــيها من اجل أن تواكب التطورات العالمية في مجال التربية، وذلك مرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل. وتطبيقاً لذلك، قام المركز التربوي للبحوث والإنماء وبتوجـــيهات مـــن وزارة التربية والتعليم العالي بإطلاق عملية استشارية وطنية والطلـــب مـــن المؤسسات الرسمية والخاصة التربوية تعبئة استمارات وضعها أخصـــائيون. بعدهـــا جرت عملية فرز للمعلومات في المركز، دعي على أثرها مســـؤولون تـــربويون ونقابيون ومديرون وأساتذة إلى ورش عمل لجميع المواد الدراسية جرت خلالها المناقشات وقدمت الاقتراحات والأفكار التيستساهم بعملية التعديل وإعادة النظر في المناهج الجديدة، وذلك من خلال معرفة التأثير الحقيقي للبرامج والمناهج الجديدة في المجتمع اللبناني والمشاكل والثغرات التي اعترضت تطبيقها.
- تم لفت النظر، خلال هذه الورش، إلى أن الفصل المصطنع بين المواد الدراسية المختلفة لا يساهم في تحويل المعارف المكتسبة إلى كفايات فعالة تستثمر تلقائياً في الحياة اليومية، لذلك تم الطلب بأن تنفتح المواد بعضها على بعض وان يجري التشديد والإصرار على الكفايات الأفقية، وكذلك إدخال مفاهيم جديدة مثل التربية

الصحية، النظافة، علم الحياة والبيئة والقانون الإنساني الدولي والتربية السكانية والتربية على السلام الى مناهج المواد التعليمية وبالتالي الكتب المدرسية.

- سوف تؤخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار خلال عملية إعادة النظر الدورية في المناهج والبرامج. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المواد تشكل محور النشاطات اللاصفية وخاصة تلك التي تنفذها النوادي المدرسية.
- تركز المناهج الجديدة على المتعلم وذلك من خلال الدعوة إلى تطبيق الطرق الناشطة في العملية التعليمية. لذلك تمّ وضع مشروع طموح لتدريب المعلمين في جميع المراحل التعليمية، يسمح بمتابعة المعلم خلال عمله اليومي كما يعطه إمكانية متابعة التدريب خلال تدريسه اليومي وفي مركز للتدريب قريب من المدرسة الذي يدرس فيها.

٤- **<u>الأبنية المدرسية</u>** :

تلعب الأبنية المدرسية دوراً مهماً في نوعية التربية ، لذلك يجب أن تتوفر فيها التجهيزات الضرورية وان تقدم إطاراً مريحاً لعملية التعلم والتعليم.

من جهة أخرى، أدخلت المناهج الجديدة مواد تعليمية جديدة كالفنون الجميلة والمعلوماتية والتكنولوجية وتتطلب هذه المواد تجهيزات جديدة تضاف إلى التجهيزات العادية للمدرسة.

من اجل ذلك، تم إعداد دراسة في نطاق مشروع مشترك بين مكتب الأونسكو في بيروت ووزارة التربية والتعليم العالي لتحديد معايير هندسية تتماشى ومتطلبات المناهج الجديدة. وتنفيذاً لهذه الدراسة ، تم إعداد عدة نماذج لمدارس تأخذ بعين الاعتبار عدد الصفوف ونوعية البيئة (مدنية أو ريفية)...

كما نشرت البرامج العائدة لهذه الدراسة بموجب القانون ٢٠٠٢/٩٠٩١ وستخضع عملية إنشاء الأبنية المدرسية إلى الشروط والمعايير الواردة في هذا القانون.

٥- **المشاكل والتحديات:**

القول أن المدرسة تمر في أيامنا هذه بأزمة حقيقية في معظم بلدان العالم، ليس بجديد. فالعالم يتساءل حول أهداف التربية ودورها في عملية بناء المواطن وفي مدى تكيفها مع الأنماط الجديدة للإنتاج.

إن السؤال عن دور التربية هذا ليس بجديد، فلقد طرح دائماً وبشكل متتالٍ في التاريخ الحديث، وذلك عند بروز أي تغيير في أنماط التفكير والتطبيق. ولكن الجديد في هذا الموضـــوع، مـــع بدايـــة القرن الحادي والعشرين هو انه لم يعد ، كما في الماضي، يطرح مسألة وسائل نقل للمعرفة وحسب، بل أصبح السؤال في يومنا هذا، ان نعرف إذا مـــا كان باستطاعة المدرسة التي لم تعد المصدر الوحيد للمعلومات، أن تحدد من جهة، دورها وأهدافها لكي تواكب التغيرات المستجدة في المجتمع وتطور الاتصالات من جهة أخرى، وكيف يستطيع النظام التربوي أن يواجه تحديات التحديث ومعالجة الصعوبات العائدة إلى ضرورات تعليم الجميع. للخروج من هذه الأزمة، يجب على المدرســـة أن تعـــود مـــن جديد مركزاً حقيقياً لتكوين الذات وأن تهدم الجدران التي تفصلها عن الحياة لتصبح أكثر ملاءمة لمتطلبات المجتمع الحديث.

٦- **المدرسة مركز لتكوين الذات:**

من الشائع تقليدياً أن المدرسة هي مركز لنقل المعرفة. إلا أننا في وقتنا الحاضر، نستطيع أن نحصـــل علـــى المعـــرفة والمعلومات من عدة مصادر أخرى. لذلك يجب أن تتحول المدرسة إلى مركز يتعلم فيه التلميذ كيفية التفكير والبحث والتحليل والمقارنة والربط بين الأفكار وطرح المسائل وحلها. فلم يعد يكفي ان نخزن معلومات جاهزة، بل يجب تحويل هذه المعلومات إلى "عدة عمل" "Outil d'action" تستثمر وتستعمل في الحياة وخارج المواقـــف الصفية. وذلك يتطلب تغييراً في نظام التقييم والامتحانات فتتحول عملية التقييم إلى تقييم للكفايات المكتسبة، من تحليل إلى توليف، إلى حل للمسائل المطروحة.

٧- **فتح المدرسة على الحياة.**

يتطلـــب هـــذا التوجه إزالة الجدار المصطنع الذي يفصل المدرسة عن الحياة الخارجية وانفـــتاح المدرسة على مشكلات المجتمع الحقيقية، كما على البيئة والتطور الحاصل في مجال التكنولوجيا، فيشعر التلميذ عندئذٍ بان المدرسة لم تعد سجناً يعزله ويقمعه ويضجره

بـــل أصـــبحت مركزاً يتابع فيه حياته اليومية ويبقى على اتصال فاعل مع محيطه. لذلك علـــى المدرســـة أن تنمي عند التلميذ القدرة على التفكير الصحيح بالبيئة التي ينمو فيها والذي لا يتسنى له النظر إليها على الأرجح بموضوعية.

٢- التربية النوعية للجميع: الاتجاهات والأولويات والتحديات

٢-١ التربية النوعية والدور الأساسي للمعلمين.

على المدرسة أن تتغير للحصول من جديد على شرعية جديدة. صحيح أن تأقلم المحتوى والأســـلوب هـــو من الأولويات لكنه بالتأكيد غير كافٍ إذا لم يأخذ في الاعتبار العنصر البشـــري الذي يبقى العنصر الأساسي والضروري للقيام بأي عمل. لذلك وجب الاهتمام بهذا العنصر بطرق عديدة أهمها:

- الحـــرص علـــى عدم اعتبار المعلم مجرد منفّذ، بل علينا مشاركته بالمناقشات ليصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التغيير المطلوب.
- إعطـــاء المعلـــم إمكانية التطور العلمي بتأمين متابعته التحصيل خلال سنوات خدمته وضمن دوام عمله وذلك من دون إضافة أعباء إضافية عليه.

وانطلاقاً من هذه المعطيات والمسلمات، اتخذت وزارة التربية والتعليم العالي بعض القرارات نذكر منها اثنين:

١. الأول تتعلق بتوسيع صلاحيات مدير المؤسسة.
٢. الثاني يتعلق بإنشاء جهاز تدريب مستمر للمعلم المربي .

أ- <u>مدراء المدارس</u> :

انطلاقـــاً مـــن وعيها للدور الأساسي لمدير المدرسة على الصعد الإدارية والأكاديمية والـــتربوية، أطلقـــت الفعالـــيات الـــتربوية مشروعاً نموذجياً بهدف تثمين مهنة مدير المدرسة، ويتضمن هذا المشروع:

- تأميـــن التدريـــب المحدد والمركز على الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة المدرسة وعلى كفايات التواصل والتنشيط.
- إعطاء مدير المدرسة حرية أوسع لإدارة مؤسسته خاصة على الصعيد المالي.
- السماح له بالتعاقد مباشرة مع المعلمين .

- جعــل مدرســته مركــزاً مميزاً وذلك بتحفيز الأساتذة والتلاميذ والأهل والسلطات المحلية حول المشروع السنوي للمؤسسة.

في ضوء تطبيق هذا المشروع النموذجي في بعض المدارس وتقييمه، يمكن تعميم هذه التجربة.

ب- <u>جهاز التدريب المستمر للمعلم</u>:

تم إنشاء هذا الجهاز لسببين:

- أحدهما فوري وظرفي لأنه يهدف إلى جعل الأساتذة يتكيفون مع أهداف ووسائل البرامج الجديدة.
- والآخر يهدف إلى وضع هيكلية تمكن الأساتذة من متابعة تحصيلهم دون أن يؤثر ذلك على عملهم.

تــتوزع الجهــاز علــى ســت مراكز موزعة على ست دور للمعلمين في مراكز المحافظات . يدير هذه المراكز معدّ كفوء، يساعده في هذا العمل عدد من المدربين لمخــتلف المــواد، وموثــق وتقني مكلفين بصيانة التجهيزات الخاصة بالمعلوماتية والاتصــالات. كما يشرف على هذا الجهاز لجنة فنية للإعداد والتدريب تضم ممثلين عــن المديــرية العامــة للتربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء والمفتشية العامة الــتربوية وبعض المعلمين. وتضع هذه اللجنة كل سنة، جدول أعمال وطني للإعداد والتدريب.

وانطلاقــاً من هذا الجدول، يضع كل مركز جدول أعمال خاص بالمنطقة الواقعة في حدود اشرافه وذلك بالتشاور مع السلطات التربوية في هذه المنطقة كما مع السلطات المحلية وممثلي المؤسسات التربوية في المنطقة.

في ضوء ذلك، يتم إعداد برنامج عمل لكل مركز توافق عليه اللجنة الفنية.

تســتقبل هذه المراكز المعلمين المتدربين ستة أيام في الأسبوع، وهي كاملة التجهيز بالوسائل المكتبية وبشبكة اتصالات فيما بينها.

ويأمل المركز التربوي من هذا المشروع أن يؤمن لمعلمي القطاع العام إعداداً جيداً.

٢-٢- التربية والمساواة بين الجنسين:

ان المساواة بين الجنسين في لبنان امر واقع ، ولو شابته في بعض الأحيان فروقات مردها في غالب الأحيان الى اسباب مادية او عادات عائلية خاصة ترتبط بثقافة الأهل ومستواهم العلمي. كما ان المناهج التعليمية المطبقة حاليا في لبنان تتوجه في موضوعاتها الى المتعلم بمعزل عن الفروقات الجنسية،هادفة الى بناء شخصية الانسان بمختلف ابعادها:

- **الفكـــريّة والإنســـانيّة ،** بمـــا هي إيمان والتزام بالقيَم والمبادئ الإنسانيّة التي تحترم الإنسان وتقيم مكانة للعقل وتحضّ على العلم والعمل والأخلاق.

- **الوطنيّـــة ،** القائمة على احترام الحريّات العامّة وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل .

- **الاجتماعيّة ،** التي تجد في سيادة القانون على المواطنين جميعاً وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بينهم ؛ وفي احترام الحريّات الفرديّة والجماعيّة التي كفلها الدستور اللبناني ونصّـــت عليها شرعة حقوق الإنسان ضرورة حيويّة لبقاء لبنان. دون إغفال واجب المواطنيـــن كافة في المشاركة في العمليّة التربويّة من خلال كافة المؤسّسات لأن في ذلك تحقيقاً للمصلحة العامة، وحق المواطنين بمختلف أعمارهم وشرائعهم الاجتماعيّة والمهنيّة في التعليم.

كما تمّت ترجمة هذه التوجّهات على مستويات عدّة من خلال :

أ- **الأهداف العامة للمناهج :**

ترجمـــت الأهـــداف التربويّة العامّة للمناهج الغايات العامة الواردة أعلاه فأكّدت على ضـــرورة أن تراعـــي المناهج في تكوينها القدرة على تحقيق الذات وتحمّل المسؤوليّة والالـــتزام الأخلاقـــي والـــتعامل مـــع الآخرين بروح المواطنيّة المسؤولة والمشاركة الإنسانيّة من خلال مختلف الميادين الذهنيّة – المعرفيّة، العاطفيّة – الوجدانيّة والحركيّة الســـلوكيّة، وتعزيـــزها مـــن خـــلال ممارســـة النشاطات الثقافيّة والاجتماعيّة والفنيّة والرياضيّة وتنميتها بما يتناسب مع إمكانات الفرد ورغباته، كما تتعزّز في دمج التربية

المدنـــيّة بمـــا فيها الأخلاقيّة، والبيئيّة بما فيها السكانيّة والعمرانيّة، والصحيّة بما فيها الأسريّة في المقرّرات الدراسيّة التي تتلاءم مع طبيعتها في مختلف مراحل التعليم.

ب- <u>المواد التعليميّة :</u>

التأكـــيد فـــي جميع مواد المنهاج والمعارف والأنشطة المتعلّقة بها على تربية الروح الـــنقدي عند المتعلّم، وتدريبه على طرق البحث العلمي، منفرداً أو ضمن فريق عمل، إضافة إلى تعزيز النزعة الإنسانيّة والالتزام الأخلاقي لديه.

ج - <u>التوجيهات المعطاة لمؤلّفي الكتب المدرسيّة :</u>

لكـــي تـــتحقّق مضامين المناهج التعليميّة وأهدافها وغاياتها وتترجم بأمانة وفعاليّة ما تضـــمّنته من معارف ومهارات ومواقف وقيَم من خلال كتب مدرسيّة ووسائل وأنشطة ضـــروريّة لتدعيم عمليّة التعليم، تمّ تحديد بعض التوجيهات لمؤلّفي الكتب المدرسيّة، وذلـــك بهدف ضبط عمليّة التأليف لتأتي مراعية للمبادئ والأسس المحدّدة في الأهداف العامّة للمناهج ومبادئها وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين. وقد تضمن دفتر الشروط الخاص بتأليف الكتاب المدرسي من جملة ما تضمّنه:

- عدم التمييز بين الجنسين، وتقديم الذكور والإناث قبل كل شيء ككائنات بشريّة، كأناس، قبل أن يُقال أنّهم من جنس مختلف، مع الانتباه إلى كل الجوامع المشتركة فيما بينهم. وألاّ يظهر أي من الجنسين أنّه أعلى أو أدنى من الآخر.
- تحاشي مختلف أنواع القوالب أو الكليشهات الثقافيّة تجنّباً للوقوع في أي شكل من أشكال التمييز أو التفرقة.
- اظهار مشاعر التّعاطف والتّقدير ذاته نحو النّساء المتزوّجات اللّواتي يعملن واللّواتي لا يعملن خارج المنزل. لأنّ للمرأة دورها الفاعل إلى جانب الرّجل في تكوين الأسرة الصّالحة وبناء المجتمع. ويجب بالتّالي تعزيز الفكرة القائلة بأهمّيّة عمل المرأة ومشاركتها الرّجل في توفير الحياة اللاّئقة للعائلة.
- الحرص على المساواة بين البنات والصّبيان في حق اختيار الألعاب ومواد الدّراسة. وعلـــيه، يـــتمّ تشـــجيع البنات على الاهتمام بالرياضيّات وعلم الميكانيك والرّياضة بمختلف أنواعها، كما لا ينبغي أن يخجل الصّبيان أبدًا من الاهتمام بالفنون والآداب وأعمال المنزل وإقتصاديّاته والعناية بالأطفال.

- إظهـــار أنّ لدى المرأة القدرات والطموحات ذاتها الّتي لدى الرجل. فالصّفات الّتي تقـــدّر عادة لدى الذكور كالجرأة وروح المبادرة والحاجة إلى إثبات الذات ينبغي أن تقـــدّر أيضًا لدى الإناث. كذلك، من المفروض أن تقدّر لدى الصّبي صفات اللّطف والوداعة والشفقة ورقّة الإحساس.
- تصوير النّساء والفتيات، على غرار الرّجال والصّبيان، بأنّهنّ نشيطات، شجاعات، عازمـــات، مـــثابرات، جدّيـــات ومكلّلات بالنجاح. ففي وسعهنّ أن يكنّ منطقيّات، عازمـــات وقـــادرات على حلّ ايّ مشكلة ومعالجة الأمور بالمنطق، والقدرة على النّجاح.
- إســـتعمال "هـــو" و "هي" بصورة تناوبيّة. كأن يُقال "هي وزوجها" بقدر ما يُقال "هو وزوجته"، أو "نساء ورجال".
- عـــند الإشـــارة إلى مظاهر الحياة اليوميّة، يمكن اختيار أمثلة حياديّة (لا مذكّر ولا مؤنّث)، مثل: "عند تنظيف الأسنان بالفرشاة، كلّ صباح"، بدلاً من "أثناء الحلاقة".

٣- التربية والكفايات للحياة والتنمية المستدامة:

ان بناء أي استراتيجية للتربية والتعليم ينطلق من تشخيص واقع الحال اليوم، بناء على معايير مثلى مستقاة من المقاييس العالمية، بعد أن أصبح التنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي قاعدة المشاركة في العولمة.

فمن وجهة نظر خارجية لطالما اعتبر التعليم في لبنان جيداً. وكان في أساس هذا الاعتبار حجج عدة منها: انتشار التعلم، أو كثرة المتعلمين، والتعدد اللغوي لدى المتعلمين (ثنائية أو ثلاثية)، ووجود مؤسسات تربوية مرموقة، ابتداء من رياض الأطفال وانتهاء بالجامعات، مروراً بعدد من المدارس الثانوية.

ماذا بقي من هذه الصورة الخارجية وما هي قضايا التعليم اليوم وما هي التوجهات؟

٣-١- مساهمة التعليم في التطوير القطاعي:

يواجه لبنان اليوم مشكلات جدية في موضوع التنمية ناجمة عن التغيرات التي يشهدها العالم مع العولمة والثورة التكنولوجية، وعما يرثه النظام التعليمي، معد القوى البشرية، من تقاليد تعود إلى عقود مضت، وعن عما تركته الحرب من آثار على بنى التعليم التحتية والفوقية وبنى مؤسسات العمل على السواء. وتعتبر مساهمة التعليم في تلبية حاجات

سوق العمل وفي التطوير القطاعي، أي في التنمية عموما، عنصرا حاسما في الاتجاهات التي تأخذها هذه التنمية، بسبب الرأسمال البشري الذي يعده التعليم.

❑ **التحديات العامة**

شهد العقدان الأخيران تحولات جذرية على المستوى العالمي، أحدثتها الثورة التكنولوجية واتجاهات النشاط الاقتصادي عبر العالم، في ما اصطلح على تسميته بالعولمة. وابرز سمات النظام الجديد ثلاث: التكنولوجيا، وحدة المساحة العالمية ومقاييسها، تدفق القوى العاملة.

فقد أصبحت **تكنولوجيا المعلومات والاتصال** في صلب كل نشاط اقتصادي، يحدث استخدامها فارقا هائلا في أساليب العمل والإنتاجية والفعالية والكلفة والترويج والاستهلاك والمردود. والمغزى الأساسي لهذا التطور هو ان إنتاج المعرفة والحصول عليها واستخدامها بنجاح، أصبحت عوامل حاسمة في التفوق والامتياز والمنافسة. والمعرفة هي إما مادة مخزنة تنتجها مراكز الأبحاث، المرتبطة جزئيا او كليا بالأنظمة التعليمية، او تتجسد في القوى البشرية التي تحملها بصورة شهادات عليا وتخصصات ونماذج عمل وسلوك. وهذا يعني حدوث توسع في مفهوم التعليم يشمل على التدريب والتعليم غير النظامي والتعليم المستمر.

❑ **التطوير القطاعي:**

إن حاجات المؤسسات الاقتصادية للتطوير متعددة، أهمها رأس المال والتطورات التكنولوجية والقوى البشرية. وترتبط بعوامل عدة منها، مساهمات التعليم العالي المحلي عن طريق الأبحاث وتخريج النخب من الفنيين والإداريين والاقتصاديين. أما المساهمة البحثية فقد توقفنا عندها سابقا (قضية جودة التعليم في التعليم العالي). ونضيف الآن ان الأبحاث ونتائجها هي سوق عالمية، يصعب كثيرا على الأنظمة التعليمية والبحثية المحلية منافستها. لكن هناك مناطق تتوقف عند حدودها الأعمال العالمية، وهي المناطق "الاجتماعية" والمحرومة. ففي هذه القطاعات تحتاج المؤسسات إلى تطوير ليس لجهة ابتكار تكنولوجيات، بل لجهة قياس فعالية التكنولوجيات المستوردة.

❑ **هيكلية الإعداد والتدريب:**

تتميّز **هيكلية التعليم في لبنان بأنها تقوم على ثلاثة أمور نظام السكك.** نقصد بنظام السكك أموراً ثلاثة:

- الأول يتمثل **في اعتماد المسارات والخطوط المنفصلة** في تنظيم كل من التعليم المهني/التقني والعليم العالي. انطلاقا من "محطة" ما (نهاية التعليم المتوسط، أو الثانوي) على الطالب ان يختار اختصاصا، ويتقدم فيه إلى نهايته من دون ان تكون هناك فرصة للانتقال وإعادة تصويب المسار تبعا لتقديره حول صلاحية ما اختاره. ربما كان هذا النظام مناسبا في مرحلة سابقة، لكن التغيرات التي تشهدها سوق العمل، المحلية والعالمية، تجعل هذا النظام غير صالح لسببين: الأول التغيرات التي تحدث لدى الطالب (معارفه واتجاهاته)، والثانية التقلبات التي تشهدها المهن. والسؤال هنا هو الآتي: كيف يمكن إعادة تنظيم الدراسات الثانوية والجامعية بصورة تسمح:
  - بوجود معايير مشتركة بينها.
  - بتزويد الطالب، في أي "اختصاص" بقدرات عامة (حاسوب، لغات، تصميم ومعالجة، إدارة، الخ) تسمح له لاحقا بالتكيف بسرعة مع التغيرات، وتخفف على مؤسسات الاستخدام المسائل الناجمة عن "جمود" القوى العاملة فيها وصعوبة التحديث إلا بكلفة عالية، اجتماعية (استبدال العاملين) ومالية (كلفة خريجين جدد)
  - بانتقال الطالب أو عبوره من اختصاص إلى آخر.
  - بتزويد الطالب بأكثر من اختصاص (رئيسي وثانوي).
- الأمر الثاني لنظام السكك يتمثل في **انقسام سوق العمل/النظام التعليمي إلى انظمة فرعية منفصلة**. فقد تبين مثلا ان هناك دوائر شبه مقفلة بين نوع المؤسسة التعليمية الجامعية وسوق العمل الممكن/ وان كان الاختصاص هو نفسه. أي ان الذي يرتاد الجامعة اللبنانية-إختصاص تربية لن يجد عملا إلا في مدارس غير تلك التي يلتحق بها خريجو الجامعة اليسوعية، وتلك التي يلتحق بها خريجو الجامعة الاميركية، الخ. وهذا ينطبق على معظم الإختصاصات، ما يجعل التنافس غير مطروح، إلا داخل كل سكة على حدة.
- الأمر الثالث أن **التنظيم الداخلي للمناهج لا يسمح بالتحرك أو باعتماد الخيارات الملائمة لقدرات المتعلمين واتجاهاتهم**. وهذا يحصل في التعليم العام (المتوسط والثانوي) كما في التعليم المهني والتعليم العالي. فهناك عموما سلسلة من المواد المقررة التي يجب على الطالب ان يتابعها جميعها وينجح فيها.

الظاهرة الثانية في موضوع هيكلية الإعداد والتدريب، تتمثل في **المفهوم التقليدي للتعليم** في اعتبار **الإعداد والتدريب شأنا مدرسيا فقط**، والمدرسة شأنا منهجيا أو صفيا فقط، والمنهج شأنا يقرر مرة واحدة من قبل السلطات العليا لا يمكن تعديله إلا بعد ردح من الزمن.

أما الظاهرة الثالثة فتتمثل في **الفصل بين التعليم المهني والتعليم الثانوي العام، وفي الفصل القائم بين نظام التعليم المهني ونظام التعليم العالي.** وهذا ما يؤدي إلى إلغاء فرص الحركية بين هذين النظامين من جهة، والى إحداث نوع من المرتبية بينها من جهة ثانية: الجامعات والكليات أنبل من التعليم المهني. وبالمثل يحصل قطع بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، وبين التعليم المفضي إلى شهادة والتعليم المفضي إلى استدراك الإعداد والى المتابعة والتطوير المهني، في غياب نظام شامل للتعليم المستمر. فهل ستحل الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني مشكلة الفصل هذه؟

الظاهرة الرابعة تتمثل في **ضعف أنظمة التوجيه.** يقوم التوجيه المهني في جزء منه على تقديم المعرفة حول عالم المهن، وفي جزء آخر على مساعدة الطالب على التعرف إلى قدراته واتجاهاته. ومع غياب هذين الأمرين يتعرض الكثير من الطلاب للتخبط في خياراتهم ولاتخاذ قرارات يندمون عليها ساعة لا ينفع الندم، حيث لا يمكن التغيير بسبب نظام السكك. فهذه القرارات تؤخذ على قاعدة التسرع ولملمة الاقتراحات من هنا وهناك، وعلى قاعدة عدم المعرفة الكافية بالبرامج المتاحة واتجاهات السوق. إن أنظمة التوجيه مفتقدة في التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية، كما في أغلبية المؤسسات التعليمية الخاصة، العامة والمهنية والتقنية والعالية.

٣-٢- هيكلية العلاقة بين التعليم وسوق العمل:

تتعلق الظاهرة الأولى في العلاقة بين التعليم وسوق العمل **برجحان القنوات الشخصية في الاستخدام.** فقد بينت دراسات عدة ان واحدا من شروط الاستخدام في لبنان هو المعرفة الشخصية أو ما يسمى ب "الواسطة" وان أهمية هذا الشرط تزيد مع تناقص أهمية شرط الاختصاص ومع الطلب على الوظائف الإدارية والمكتبية والقيادية ومع صغر حجم المؤسسة. ومن المعلوم أن ٧٠% من مؤسسات قطاع الصناعة مثلا تستخدم ٥ عمال وما دون و ١٨% منها بين ٥ و٨ عمال. لذلك تقوى القنوات "الخاصة" في التوظيف وتضعف "القنوات العامة" أو المؤسسية. صحيح ان بعض المؤسسات الكبرى يجري مباريات ومقابلات. لكن السؤال المطروح إلى أي حد يلجأ المستخدمون إلى المباريات والإعلانات

العامة حول الوظائف المطلوبة؟ والى أي حد تقوم بين مؤسسات العمل والمؤسسات التعليمية علاقات منتظمة تشمل تعرف الطلبة إلى حاجات السوق (لوحات الإعلانات) والى أصحاب المؤسسات (من خلال الزيارات المنظمة التي يمكن ان يقوم بها الطلاب لمؤسسات الاستخدام، والتي يقوم بها أرباب العمل للمؤسسات التعليمية)؟ وما هي المؤسسات التربوية التي تقدم لأرباب العمل المعلومات عن كفاءات طلابها أو يطلب منها أرباب العمل هذه المعلومات؟ وما دور المؤسسة الوطنية للاستخدام؟ الخ.

أما الظاهرة الثانية فتتعلق **بضعف مشاركة مؤسسات العمل في تصميم برامج الإعداد والتدريب المهني وتنفيذها، في التعليم المهني أو في التعليم العالي.** الاستثناء الوحيد هو اعتماد النظام المزدوج Dual System في بعض مؤسسات التعليم المهني وفي عدد من الاختصاصات. ان التغير الذي يشهده عالم العمل يجعل من الصعب على المؤسسات التعليمية الوفاء بمتطلبات الإعداد والتدريب، والمساهمة المشتركة في وضع خطوطها العامة، كما المشاركة في القيام بأعباء التدريب. والنزعة الأقوى اليوم هي إبقاء التدريب على كاهل مؤسسات العمل أو إقامة مؤسسات تدريبية بإشراف وتمويل مشترك، تساهم في ذلك مؤسسات الإعداد، مؤسسات العمل، والتجمعات المهنية. هذه الوسيلة هي الوحيدة لكي تكون برامج الإعداد والتدريب على درجة من المرونة والملاءمة بحيث تسمح بعرض قوى عاملة مطلوبة فعلا في السوق، من حيث العدد والكفايات التي تتمتع بها.

أ- <u>الأطر الموجّهة لتلبية حاجات سوق العمل من منظور التنمية</u>:

يشمل هذا الأمر الجانبين التشريعي والمعرفي.

في الجانب التشريعي **عدم توفير القوانين والأنظمة أحيانا أو عدم تطبيقها.** ينطبق ذلك على شروط الاستخدام، الاستخدام عامة أو استخدام العمالة الأجنبية أو عمالة الأطفال، وينطبق على الشروط التي ترعى الترخيص للمؤسسات التعليمية واختصاصاتها استنادا إلى معايير معينة تأخذ في الإعتبار اتجاهات السوق. وهذه الفجوات تعيق ضبط العلاقة بين التعليم وسوق العمل وتطويرها.

أما في الجانب المعرفي فيلاحظ **افتقاد حاد في المعرفة المتعلقة بالتعليم وسوق العمل،** إذ يوفر التعليم المهني والتقني بمستوياته المختلفة، من الكفاءة المهنية صعودا حتى الإجازة الفنية، عددا كبيرا من التخصصات (٩٠) ويوفر التعليم العالي مثل هذا العدد. والسؤال المطروح هو: هل هذه البرامج (اختصاصات/شهادات) هي المطلوبة؟ أو هل تتلاءم

مع حاجات السوق والتنمية؟ نعتقد ان هذا السؤال هو من أصعب الأسئلة على الإطلاق، وتزيد صعوبته إذا ما سألنا عن أحجام الخريجين من كل برنامج ومدى ملاءمتها لحاجات السوق، لان عدم الملاءمة يعني الفائض-البطالة، أو النقص. ووجه الصعوبة يعود إلى ديناميكية العرض والطلب غير المستقرة. فاختصاص ما قد يكون مطلوبا بقوة في زمن (١). وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأجور فيه. فيحصل خلال الزمن (٢) تدفق طلابي نحوه مما يسبب إشباعا في الزمن (٣) وفائضا في الزمن (٤) فانخفاضا في الأجور وبطالة وهجرة. وبالتالي فان الملاءمة تتعلق بزمن محدد. وبما ان مؤسسات العمل تتطور أيضا كما تتطور حاجاتها، وبما ان العرض يخلق بدوره حاجات، فمن يقرر بالتالي أن برنامجا ما غير ملائم من حيث وجوده وعدد خريجيه؟ وما تاريخ صلاحية أي حكم؟ ناهيك طبعا عن ان السوق ليست وحدها هي المرجع الوحيد للحكم على هذا الموضوع، فالأفراد لديهم اتجاهاتهم واهتماماتهم والمجتمع لديه حاجات أخرى غير تلك التي تفرضها السوق.

المهم في هذا الموضوع هو توافر المعرفة حوله ونشرها. وهذه المعرفة مفتقدة في لبنان. إن إنتاج المعلومات بصورة دورية حول التدفق من التعليم نحو السوق، بحسب البرامج والمؤسسات، وبحسب النتائج (عمل، بطالة، أجور)، يؤمن للمستخدمين والطلبة معرفة تسمح لكل طرف بأن يعيد تصويب خياراته، بحيث تتأمن الملاءمة عن طريق الاختيار الحر لكلا الطرفين.

ب- <u>التوجّهات</u>:

- **التأكيد على أن استراتيجية مساهمة التعليم في التنمية يصعب أن تؤتي ثمارها إلا إذا كانت جزءاً من استراتيجيات متكاملة تتعلق بالقوى العاملة والتطوير القطاعي وتوفر للبنان ميزة تفاضلية وتستند إلى تراثه وقدراته**، وبالتالي لا بد من وجود خيارات واضحة حول ميزات القوى البشرية وقطاعات الإنتاج في لبنان بالمقارنة مع غيره من البلدان، إقليمياً ودولياً، بما يسمح له بالتخصص ومجاراة المقاييس العالمية والقدرة على المنافسة. من هذا القبيل يمكن العمل على تعزيز الرأسمال اللغوي والتعددية اللغوية، وتطوير القدرات والكفايات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **توطين المعارف وتطويرها ونشرها عن طريق مراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية والقوى البشرية الكفية والمتعددة القدرات كونها تشكل عنصراً حاسماً في**

التنمية. فالتنمية لا تحدث عن طريق تعليم جيد للقلة، ولا عن طريق تحويلات المهاجرين. ويحتاج توطين المعرفة إلى **وضع سياسات بحثية على المستوى الوطني، وحث المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث الحكومية والخاصة للتعاون على تنفيذها.** وهذا يشمل بلورة توجهات حول الحقول الواجب الاهتمام بها، وتلك التي يجب أن تعطى الأولوية، وبلورة أساليب لتوفير الموارد الكافية، ووضع أنظمة للتعاون، وللحقوق ولأخلاق البحث، الخ. مع الاهتمام بالقطاعات التي تقل فيها الأبحاث الداخلية وتزيد فيها الأبحاث الخارجية، كما عروض التمويل والمنح البحثية والهبات والمساعدة التقنية من المنظمات الدولية. ومن أبرز هذه القطاعات: التربية، الصحة، العمل، الشؤون الاجتماعية، والزراعة.

- **اعتماد الأطر التي تعزز الاحتكام إلى الشروط والمواصفات والمعايير.** وهذا يشمل:
  - إنتاج وتطوير المواصفات الفنية والتصنيف المعياري للمهن واختبارات الأهلية،
  - إصدار التصنيفات المهنية والأدلة ونشر الثقافة المهنية (الحقوق والواجبات والأنظمة المعمول بها)،
  - مشاركة التجمعات المهنية المحلية، وإفساح المجال أمام الهيئات المتخصصة في إجراء الفحوص وعمليات التقييم بناء على المقاييس الدولية،
  - تطوير القوانين المتعلقة بالعمالة وشروط العمل، وإعطاء التراخيص للمؤسسات التعليمية، وسن الإلزام، وسن العمل، وعمالة الأطفال وعمل النساء، وتطبيقها.

- **توفير قاعدة معلومات حول التعليم وسوق العمل، تسمح للمعنيين** (الطلاب، مؤسسات الإعداد والتدريب، مؤسسات الاستخدام) **بتصويب خياراتهم المهنية.** وهذا يشمل إصدار إحصاءات دورية حول توزيع المتخرجين بحسب الاختصاص، والمهن التي التحقوا بها، والأجور، وغيرها من الشروط التي يعملون فيها، أو تتناول فرص العمل المطلوبة والمعروضة، والأجور المعروضة، وشروط التوظيف فيها... الخ. ولا بد لتوفير قاعدة المعلومات هذه من تعاون المؤسسات على أنواعها، ومن ان يكون الوصول اليها متاحا للجميع، لاسيما عبر الشبكات الإلكترونية، كما يشمل إقامة معارض مهنية وإصدار منشورات تعرف بالبرامج والمناهج.

- **التعاون بين مؤسسات التعليم والاستخدام في تصميم برامج الإعداد والتدريب، وفي تطبيقها:** يتمثل هذا التعاون في حده الأدنى في الزيارات المتبادلة التي يقوم بها أرباب العمل إلى المؤسسات التعليمية، أو الطلاب وأساتذتهم إلى مؤسسات العمل. ويتوسع عن طريق التصميم المشترك لبرامج الإعداد والتدريب، وفي تقاسم تطبيقها والمساهمة في تقييمها دوريا. هذا التعاون يعطي مؤسسات الإعداد مرونة، ويجعل خريجيها أكثر توافقا في مهاراتهم المتطورة مع حاجات سوق العمل.
- **إطلاق برامج تدريبية واسعة النطاق:** إن القوى البشرية التي تعلمت أو تدربت قبل الحرب تجاوز الزمن كفاءاتها، والقوى التي تعلمت وتدربت خلال الحرب وبعدها، عانى إعدادها من مشكلات النوعية، علماً أنه لا بد لمؤسسات العمل أن ترفع سقف شروطها إذا دخلت في منافسات عالمية وإقليمية. وهذا كله يفرض إطلاق برامج للتدريب واسعة النطاق، أي تشمل جميع القطاعات، وجميع الفئات المهنية، ويشارك في إعدادها وتنفيذها وتمويلها القطاعان الحكومي والخاص، وتدعى إلى المساهمة فيها المنظمات الدولية.
- **إعادة النظر في مفهوم منهج الإعداد واختصاصاته في المرحلتين الثانوية والعالية، بصورة تتأمن فيها للنظام التعليمي ضرورات الثبات والمرونة في الوقت نفسه،** وذلك عن طريق:
  - توفير التوازن بين القدرات العامة والتخصص الدقيق، بما يؤمن للمتخرجين فرص التكيف مع التغيرات الحاصلة في عالم المهنة.
  - توفير نواة إلزامية ومحيط اختياري من المواد أو المقررات التعليمية، بما يسمح بالاستجابة للاتجاهات الدراسية لدى الطلاب، التي تأخذ بدورها بالاعتبار إمكاناتهم الذاتية والمثيرات المهنية في المجتمع،
  - توفير فرص الحركية الأكاديمية بين الجامعات والكليات والاختصاصات.
- **إجراء إصلاحات في النظام التعليمي من زاوية الملاءمة لحاجات التنمية وتطوير نظام للإرشاد والتوجيه،** أي أن التوجهات المقترحة سابقا ولاحقا يجب أن تدرج أيضا في سياق تحقيق أهداف التنمية. يضاف إلى ذلك:
  - جعل فرص التعليم والتدريب متاحة مدى الحياة بناء على مقاييس تربوية مهنية متفق عليها،

- اشتمال مناهج التعليم العالي على مقررات ذات علاقة بالتنمية عموما وبالتنمية المحلية خصوصا،
- وضع نظام للإرشاد والتوجيه المهني متكامل العناصر منذ الحلقة الثالثة في التعليم الأساسي وصولا إلى الجامعة ضمنا.

٣- المصادر والمراجع:

- خطة النهوض التربوي- المركز التربوي للبحوث والإنماء – ١٩٩٤
- الهيكلية الجديدة للتعليم العام – المركز التربوي للبحوث والإنماء – ١٩٩٥
- المرسوم رقم ٩٧/١٠٢٢٧ تاريخ ٨ أيار ١٩٩٧.
- واقع المدرسة الرسمية والإدارة التربويّة – المركز التربوي للبحوث والإنماء – ١٩٩٨
- التمايز النوعيّ بين الجنسين /الجزء ٥/ وزارة الشؤون الاجتماعيّة /لبنان/ ٢٠٠٠
- برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمويّة / الجزء٦/ وزارة الشؤون الاجتماعيّة
لبنان/٢٠٠٠
- مشروع خطة العمل الوطنيّة التعليم للجميع-٢٠٠٤-٢٠١٥- وزارة التربية والتعليم العالي.
- تطور التربية /التقرير الوطنيّ للجمهوريّة اللبنانيّة/ المركز التربوي للبحوث والإنماء- شباط ٢٠٠١
- المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، الوطن العربيّ في عالم متغير، التعليم المهني وحاجات التنمية.
- الإحصائيات الصادرة عن المركز التربويّ للبحوث والإنماء (٢٠٠١-٢٠٠٢/٢٠٠٢-٢٠٠٣)
- TIMSS 2003
- التربية الشمولية/ المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- التربية على حلّ النزاعات / المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- التشخيص المناطقي لأوضاع المدارس الرسمية والترقيات ٢٠٠٢-٢٠٠٣/المركز التربوي للبحوث والإنماء.